وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم :القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الأمن الإنساني في ظل المتغيرات العالمية الراهنة

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص:القانون الدولي

من إعداد الطالبة:

- زراق فتيحة

تحت إشراف الأستاذة:

- دويدي عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة	طواولة امينة	رئيسا
الأستاذة	دويدي عائشة	مشرفا مقررا
الأستاذة	شيخي نبية	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

نوقشت يوم:2025/06/03

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: غـ.ـزواف فتيحة الصفة: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 142566988 والصادرة بتاريخ: 2022.08.07

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: القانون العام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

الأمن الإنساني في ظل المتغيرات العالمية الراهنة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025.06.18

إمضاء المعني

سحبت هذه الوثيقة من طرف السيد(ة): غزواف فتيحة
رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
بلدية مستغانم
نظرا للتصديق المادي لإمضاء صاحب الشهادة
10 JUIN 2025
مستغانم

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

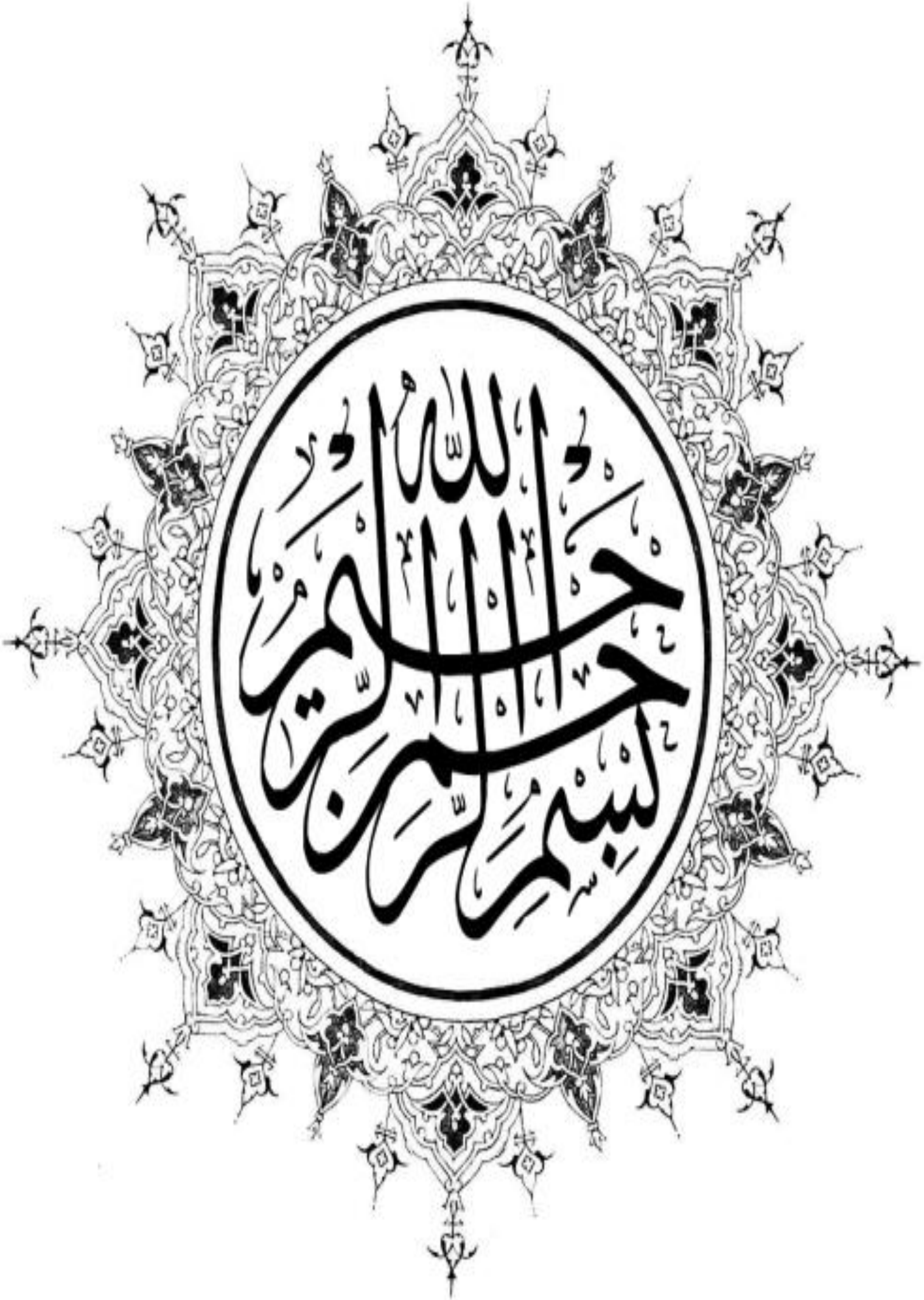
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من كانا لي النور والقدوة، والدعاء الصادق في كل وقت،

إلى والديّ العزيزين، جزاكما الله عني كل خير، فبدعمكما وتشجيعكما وصلت إلى ما أنا عليه.

إلى زوجي العزيز، و نصفي الأخر و شريك دربي، الذي ساندني و منحني القوة والصبر طوال هذه المسيرة، شكراً لك من القلب.

إلى أولادي الأحباء، أنتم فرحتي وسندي، وسبب إصراري على النجاح.

إلى زملائي وزميلاتي، رفاق الأيام الجميلة والتحديات، أعتز بكل لحظة جمعتنا، وبكل تعاون ومساندة بيننا.

وإلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيههم، وكانوا لي خير داعم في مشواري العلمي،

أخص بالذكر أستاذتي المشرفة الدكتورة دويدي عائشة، التي كان لفضلها وعطائها الدور الكبير في إخراج هذا العمل إلى النور.

إليكم جميعًا، أهدي ثمرة جهدي هذا، تقديرًا وامتنانًا.

شكر و عرفان

قال تعالى: "**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**"

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل، بعد جهدٍ ومثابرة.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة دويدي عائشة، على ما بذلته من وقت وجهد في توجيهي وتصحيح مساري العلمي، فقد كانت بتشجيعها المستمر وملاحظاتها الدقيقة سببًا في تطوير هذا البحث وإنجازه بالشكل المطلوب. فكل كلمات الشكر لا تفيها حقها.

كما لا يفوتني أن أقدّم شكري العميق لكل الأساتذة الذين كان لهم فضل في تعليمي وتوجيهي طوال مسيرتي الجامعية، ولكل من ساندني ووقف إلى جانبي في هذا المشوار، من قريب أو بعيد، فلكم جميعًا مني كل الاحترام والتقدير.

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية وسريعة مست مختلف أبعاد الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، مما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة للأمن، تجاوزت الأبعاد العسكرية التقليدية. لم يعد الأمن مقتصرًا على حماية الدول من الهجمات الخارجية فحسب، بل أصبح يرتبط بشكل مباشر بحياة الأفراد وكرامتهم. في هذا السياق، ظهر مفهوم الأمن الإنساني كإطار شامل يُعنى بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة وغير المباشرة، كالفقر، الجوع، الأمراض، العنف، التهميش، والكوارث الطبيعية أو تلك الناجمة عن النشاط البشري.

تزايدت أهمية هذا المفهوم مع تفاقم التحديات المعاصرة مثل النزاعات المسلحة، الأوبئة كما حدث في جائحة كوفيد-19، التغيرات المناخية، الهجرة غير النظامية، إضافة إلى تصاعد التهديدات السيبرانية. كل هذه المعطيات جعلت من الأمن الإنساني قضية عالمية تتطلب تنسيقًا وتعاونًا دوليًا فعالًا، إلى جانب رؤية متكاملة تُعلي من قيمة الإنسان وتضعه في قلب السياسات التنموية والأمنية. ومن هذا المنطلق، فإن تناول هذا المفهوم يتطلب التوقف عند جذوره التاريخية، تطوره، أبعاده، وتحدياته في ظل السياقات العالمية الراهنة، مع محاولة البحث عن سبل لتعزيزه محليًا ودوليًا.

لقد عرفت حاجة الإنسان للأمن جذورًا ضاربة في القدم، حيث سعى الإنسان الأول إلى تهدئة مخاوفه من الطبيعة والبيئة المحيطة عبر طقوس مختلفة مثل عبادة الأوثان، إشعال النيران، والرقص، وهي سلوكيات تعكس رغبته في الإحساس بالأمن ولو بشكل مؤقت. ومع نشأة المجتمعات الزراعية، أصبح تحقيق الاستقرار والأمن أحد الأهداف الأساسية للإنسان. ومع مرور الزمن، تطورت البنى الاجتماعية والاقتصادية، وتمكّن الإنسان من بناء تجمعات حضرية وقبلية قائمة على التعاون والنظام، مما مهّد الطريق نحو ظهور أولى لبنات مفهوم الأمن الإنساني.

وفي نهاية العصور الوسطى، بدأت تتبلور ملامح أولية لفكرة حقوق الإنسان، متأثرة بالممارسات الديمقراطية التي ظهرت من خلال وثائق مكتوبة قلصت من صلاحيات المؤسسة الملكية وضمنت الحريات الفردية، مثل وثيقة العهد الأكبر الصادرة عام 1215، والتي شكّلت نقطة تحول في المسار الحقوقي. واستمر هذا التوجه مع بداية عصر النهضة، خاصة بعد سقوط القسطنطينية عام 1452، حيث كان لنظرية الحق الطبيعي أثر بارز في الحد من سلطات الحُكام في القرن السابع عشر. وقد شكّل مؤتمر وستفاليا عام 1648 لحظة محورية في تكريس مفهوم الدولة القومية ذات السيادة، حيث كان الأمن آنذاك يُفهم أساسًا على أنه أمن عسكري مرتبط بسياسة توازن القوى.

في العصور الحديثة، تبلور مفهوم الأمن الإنساني نتيجة التغيرات البنيوية التي شهدها النظام العالمي المعاصر، وما يتسم به من غياب للعدالة والمساواة، واتساع الفجوة بين الكتل السياسية، وتوزيع غير عادل للثروات والدخل. ومع تعاظم ظواهر مثل التهميش، الجوع، الفقر، التلوث البيئي، وصراع الأجيال، برزت الحاجة إلى تبني رؤية جديدة للأمن تتجاوز المفهوم العسكري. وقد سعت مختلف الأطراف الدولية إلى إرساء دعائم هذا المفهوم، حيث أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1864، داعية إلى ضرورة الالتزام بالمعايير الإنسانية في زمن الحرب وتقديم المساعدات لضحايا النزاعات المسلحة، وكرّست قواعد قانونية ذات طابع دولي وعرفي تحث على احترام الكرامة الإنسانية، وتدعو إلى حماية الحياة وسلامة الأفراد، وحظر التعذيب والمعاملات القاسية.

أثناء الحرب العالمية الثانية، عبّر الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت عن رؤية إنسانية متقدمة من خلال طرحه للحريات الأربع: حرية العقيدة، حرية التعبير، التحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف، خلال مؤتمر عقد سنة 1941. واستمر هذا التوجه مع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، ثم العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966، واللذين شكلا أساسًا قانونيًا صلبًا لترسيخ مفهوم

الأمن الإنساني في الفكر والممارسة الدولية.وهكذا، فإن مفهوم الأمن الإنساني لا يمكن عزله عن التطورات التاريخية والفكرية والحقوقية التي شهدها العالم، كما أنه يمثل اليوم ضرورة ملحة لمواجهة التحديات المتزايدة التي تمس حياة الإنسان وكرامته، وهو ما يستوجب وضعه في صلب السياسات العمومية على المستويين الوطني والدولي.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية موضوع الأمن الإنساني من كونه يمثل تحوّلًا جوهريًا في فهم مفهوم الأمن، حيث لم يعد مقتصرًا على حماية الدول من التهديدات الخارجية، بل أصبح مرتبطًا مباشرة بحماية الإنسان وكرامته، وضمان حقه في العيش بأمان في مختلف مناحي الحياة. ويكتسي هذا المفهوم أهمية متزايدة في ظل المتغيرات العالمية الراهنة التي أفرزت أشكالًا جديدة ومعقدة من التهديدات، مثل الأوبئة العالمية، التغيرات المناخية، الفقر المدقع، الهجرة القسرية، والنزاعات الداخلية العابرة للحدود.

ويبرز الموضوع كذلك كأداة تحليلية لفهم التحديات الأمنية غير التقليدية، التي لا تعالجها الوسائل العسكرية وحدها، بل تتطلب استجابات شاملة تشمل التنمية، العدالة الاجتماعية، التعليم، والحكامة الرشيدة. كما تكمن أهمية هذا الموضوع في مساهمته في إعادة توجيه السياسات العامة للدول نحو تحقيق أمن الإنسان بمفهومه الواسع، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقًا من الاهتمام المتزايد الذي يحظى به مفهوم الأمن الإنساني في النقاشات الأكاديمية والسياسية المعاصرة، باعتباره مقاربة شاملة وجديدة للأمن، تتجاوز الأبعاد العسكرية والسياسية التقليدية، وتركّز على أمن الأفراد ورفاههم. كما أن تنامي الأزمات العالمية، مثل النزاعات المسلحة، الأوبئة، الأزمات الاقتصادية، التغيرات المناخية،

والهجرات الجماعية، أكدت هشاشة وضع الإنسان في العديد من المناطق، وكشفت عن قصور المفهوم التقليدي للأمن في الاستجابة لتلك التهديدات.

ومن جهة أخرى، فإن غياب وعي شامل بهذا المفهوم في السياسات الوطنية ببعض الدول، خاصة في العالم العربي، يجعل من الضروري دراسته وتحليله لتسليط الضوء على أهميته وآليات تفعيله. كما يهدف اختيار هذا الموضوع إلى المساهمة في تعميق الفهم حول العلاقة بين الأمن والتنمية، ولفت الانتباه إلى ضرورة تبني سياسات تضع الإنسان في صميم أولوياتها كوسيلة لتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعيين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والمعرفية، من أبرزها:

1. تحديد الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني، من خلال توضيح نشأته، تطوره، ومكوناته الأساسية، مع التمييز بينه وبين المفهوم التقليدي للأمن.
2. تحليل أبرز التهديدات المعاصرة التي تواجه الأمن الإنساني، مثل النزاعات المسلحة، الأزمات الصحية، التغيرات المناخية، الفقر، والاضطرابات الاجتماعية.
3. دراسة دور الفاعلين الدوليين والإقليميين، وعلى رأسهم الأمم المتحدة، في تبني وتفعيل هذا المفهوم على أرض الواقع.
4. تسليط الضوء على واقع الأمن الإنساني في بعض الدول أو المناطق المتأثرة بالأزمات، بهدف استقراء الدروس والتجارب.
5. اقتراح آليات عملية لتعزيز الأمن الإنساني على المستويين الوطني والدولي، من خلال سياسات شاملة تدمج بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

إشكالية الدراسة:

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، من أزمات صحية واقتصادية، تصاعد النزاعات، تفاقم التغيرات المناخية، وارتفاع معدلات الفقر والنزوح، أصبح من الضروري إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن، الذي لم يعد قادرًا على مواكبة هذه التحديات الجديدة. ومن هنا برز مفهوم الأمن الإنساني كمقاربة أكثر شمولًا، تُعنى بأمن الإنسان في حياته اليومية، بما في ذلك أمنه الغذائي، الصحي، الاقتصادي، والبيئي.

غير أن تطبيق هذا المفهوم يواجه صعوبات متعددة، منها غموضه النسبي، غياب إجماع دولي حول آليات تفعيله، وتناقضه أحيانًا مع السياسات الواقعية للدول.

وعليه، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار مفهوم الأمن الإنساني إطارًا فعالًا لمواجهة التحديات العالمية الراهنة، وما هي فرص تفعيله في السياسات الوطنية والدولية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

ما هو مفهوم الأمن الإنساني وما أبرز مكوناته؟

ما هي التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الإنساني في ظل الأزمات العالمية الحالية؟

كيف تتعامل المنظمات الدولية والدول مع هذا المفهوم على المستوى العملي؟

ما مدى إمكانية تفعيل الأمن الإنساني كمدخل لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة؟

منهج الدراسة:

نظرًا لطبيعة الموضوع وتشعب أبعاده، تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي باعتباره الأنسب لدراسة المفاهيم النظرية، وتحليل مضامين الوثائق الرسمية، التقارير الدولية، والنصوص

المرجعية ذات الصلة بالأمن الإنساني. وقد مكّن هذا المنهج من تسليط الضوء على تطور المفهوم، مكوناته الأساسية، وأهم التحديات التي تواجهه في السياق العالمي المعاصر.

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني وتأثير المتغيرات العالمية الراهنة عليه حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول ماهية الأمن الإنسانيوفي المبحث الثاني إلى تأثير المتغيرات العالمية الراهنة على الأمن الإنساني

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه آليات تعزيز الأمن الإنساني في ظل المتغيرات العالمية في المبحث الأول سنتطرق دور المؤسسات الدولية والإقليمية في تعزيز الأمن الإنساني وفي المبحث الثاني ستنطرق إلى استراتيجيات تعزيز الأمن الإنساني على المستوى الوطني والدولي

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني وتأثير المتغيرات العالمية الراهنة عليه

يشهد مفهوم الأمن تطورًا ملحوظًا في الفكر السياسي والقانوني الدولي، حيث لم يعد محصورًا في بعده التقليدي المرتبط بحماية الدولة من التهديدات العسكرية، بل توسّع ليشمل جوانب متعددة تمس الإنسان في جوهر وجوده، كالحق في الحياة، والصحة، والغذاء، والتعليم، والعيش في بيئة آمنة. وفي هذا السياق، ظهر مفهوم الأمن الإنساني كإطار شامل يركّز على حماية الفرد من التهديدات غير العسكرية التي باتت تُشكل خطرًا أكبر من الحروب أحيانًا، خاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة.

لقد فرضت المتغيرات العالمية الراهنة، مثل الأزمات الصحية (كجائحة كوفيد-19)، التغيرات المناخية، الحروب الإقليمية، الأزمات الاقتصادية، وتصاعد ظواهر اللجوء والنزوح، تحديات جديدة أمام الفاعلين الدوليين، وكشفت هشاشة الأنظمة التقليدية في ضمان أمن الإنسان وكرامته.

في هذا الفصل، سنتناول الأسس النظرية للأمن الإنساني، من خلال تعريفه، وتحليل أبعاده، والتمييز بينه وبين المفاهيم الأمنية الأخرى، وتأثيره على القوانين والإجراءات الوطنية والدولية.

المبحث الأول: ماهية الأمن الإنساني

عرف مفهوم الأمن تطورًا كبيرًا عبر العصور، حيث كان يُنظر إليه في البداية على أنه مرتبط بحماية الدولة من التهديدات الخارجية والداخلية، ما يعرف بالأمن القومي أو العسكري. غير أن التحولات العالمية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى التحديات الجديدة مثل الأزمات الاقتصادية، النزاعات الداخلية، التغير المناخي، الأوبئة، والجريمة المنظمة، أدت إلى ظهور مقاربة جديدة للأمن تركز على الفرد واحتياجاته الأساسية بدلاً من الدولة، وهو ما يعرف اليوم بمفهوم الأمن الإنساني.

يتميز الأمن الإنساني بكونه مفهومًا شموليًا يسعى إلى حماية الإنسان من التهديدات التي تؤثر على حياته وكرامته ورفاهيته، من خلال معالجة الجوانب الاقتصادية، البيئية، الصحية، والسياسية للأمن. وقد جاء تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 1994 ليضع إطارًا مفاهيميًا واضحًا لهذا المصطلح، مؤكداً على أن تحقيق الأمن الإنساني لا يقتصر على منع الحروب، بل يشمل ضمان سبل العيش الكريم للأفراد.

بناءً على ذلك، يهدف هذا المبحث إلى دراسة ماهية الأمن الإنساني من خلال تعريفه وخصائصه، وبيان الفرق بينه وبين المفاهيم الأمنية التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني

لم يتوصل المجتمع الدولي لتعريف متفق عليه لمفهوم الأمن الإنساني أو حتى إلى توافق حول مضمونه ، فهو احد المفاهيم التي بدأ تداولها في نهاية القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الأمنية المعاصرة، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي المنظم لهذه العلاقات كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي[1].

حيث يعتبر موضوع الأمن الإنساني من أهم المواضيع على الساحة الدولية لأنه الشرط الأساسي للتنمية على جميع الأصعدة إذ لا تنمية دون أمن ولقد كافح الإنسان منذ بزوغ فجر البشرية عن أمنه واستقراره ضد الطبيعة وضد كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على أمنه واستقراره[2].

هذا يساعد تعرف بعض الجهود التي بذلها الفقهاء الهيئات الدولية لوضع تعريف لهذا المفهوم وبعض ملامح العمل الدولي لتكريسه على تكوين فكرة عن جوهر هذا المفهوم وعلى التعرف على أبرز عناصره[3].

ظهر مفهوم الأمن الإنساني بشكل واضح في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 1994، حيث تم تقديمه كنهج شامل يسعى إلى حماية الأفراد من التهديدات المتعددة، مثل الفقر، المرض، النزاعات، الأوبئة، والتغيرات البيئية. وقد أدى هذا التطور إلى إعادة تعريف الأولويات الأمنية، بحيث أصبح الأمن لا يُقاس فقط بالقوة العسكرية للدول، وإنما أيضًا بقدرتها على توفير الظروف الملائمة لحياة كريمة لمواطنيها.

---

[1]– حدادي سمير،مفهوم الأمن الإنساني: بين القانون الدولي والقانون الداخلي الجزائري"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 2، ديسمبر 2021، الصفحات 223-237

[2]– عبد الله، مصطفى. الأمن الإنساني في الفكر المعاصر. دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 2015، ص. 22.

[3]– نزاري صفية، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة (دراسة مقارنة لحالات : الجزائر – تونس المغرب)، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011، ص 51.

بناءً على ذلك، يهدف هذا المطلب إلى تقديم تعريف واضح لمفهوم الأمن الإنساني، وبيان خصائصه وأبعاده، مع استعراض تطوره المفاهيمي عبر مختلف الحقب التاريخية، وصولًا إلى مكانته الحالية في الدراسات الأمنية والسياسات الدولية.

الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني

01- الأمن لغة:

مصدره أمن ، الأمان و الأمانة بمعنى : و قد أمنت فأنا أمن و أمنت غيري من الأمن و الأمان ضد الخوف و منه الإيمان و الأمانة المعنى الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى: (و آمنهم من خوف) و منه (أمنة نعاسا) و (و إذ يغشيكم النعاس أمنة منه)، نصب أمنة لأنه مفعول له كقولك فعلة ذلك حذر الشر) و هذا البلد الأمين) أي الآمن. و هو من الأمن.

و عليه فإن مفهوم الأمن قديم جدا ، فعندما عدنا إلى النص القرآني وجدنا مادة الأمن في صيغ شتى مئات المرات بنسبة توافر و توارد مرتفعة جدا و السبب في ذلك يرجع إلى المادة التي أشتق منها الإيمان المفهوم الاصطلاحي للأمن : يعود استخدام الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن و تجنب الحرب ، و الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية لذلك فقد تأسست وزارة الأمن القومي في معظم البلاد و قصر اهتمامها بحالة اللاأمن الناتجة عن التهديد العسكري و عاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية و الكيميائية و الذري كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها يعرف "هنري كيسنجر " الأمن على أنه " أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[1].

[1] ' -Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36

02- تعريف الفقهاء والهيئات الدولية للأمن الإنساني:

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع السيد: محبوب الحق وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من المخاطر المتنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية. وذلك عبر شراكة بين دول العالم كلها[1].

تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP السير على درب هذه الخطوة الأولى مع تقرير التنمية البشرية الذي أصدره عام 1994. مؤكدا فيه أنه ثمة وجود تهديدات جديدة يجب أخذها بالحسبان وإيجاد آليات مناسبة لمواجهتها. فمفهوم الأمن يجب أن يتغير سواء من حيث مضمونه بالإنتقال من الأمن الذي يرتكز على الإقليمية والإستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يرتكز على أمن الأفراد، أما من حيث آلية تحقيقه فلابد من الإنتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة[2].

وقد أدرك العاملون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مفهوم الأمن يجب أن يقوم على ضمان قدرة الأفراد على التمتع بثمار التنمية البشرية في ظل بيئة آمنة تحقق إستدامة نتائجها تحسين حياة البشر دون إلحاق الضرر برأس المال الطبيعي أي الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الأجيال القادمة[3].

وقد عرفت لجنة الأمن الإنساني هذا المفهوم الذي أنشأت من أجل إرساء دعائمه على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حرية الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة الإنسان هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع

---

[1] محبوب حَق، Human dimension in development. برنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP)، 1989، ص. 249-258.

[2]- تقرير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994. ص24

[3]- خلف الله، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في الأنظمة المغاربية: دراسة في الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 10، العدد 03 جويلية ،2021، جامعة الجزائر 3،2021، ص 164

بها الأفراد وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات الواسعة النطاق[1].

ورأت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها الصادر عام 2001 عن مسؤولية الحماية أن الأمن الإنساني يعني أمن الناس أي سلامتهم البدنية و رفاهيتهم الإقتصادية و الإجتماعية واحترام كرامتهم كالبشر وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية [2].

ويقدم كوفي أنان تعريفا شاملا للأمن الإنساني فهو يعني" أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة لبلوغ احتياجاته الخاصة وكل خطوة في هذا الإتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الخوف و حرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية [3].

03- الأمن الإنساني من منظور الباحثين :

وقد أعطى المفهوم الإنساني أو كما يفضل البعض تسميته" بالإستقرار الإنساني "جملة من التعاريف تشترك في فكرة ضرورة تحرير الإنسان سواء من الخوف أو من الحاجة وكذا في مبدأ الكرامة الإنسانية يرى كل من شارل فيليب دافيد و بونيفاس باسكال أن الأمن الإنساني هو ممارسة الحقوق الأساسية كما يؤكد على أن السلم لا ينحصر في مراقبة ونزع التسلح بل إن التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأسبقية القانون والحكم الراشد و العدالة الاجتماعية كلها مهمة بدورها للسلم العالمي [4].

---

[1]- تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون امن الإنسان الآن : حماية الناس وتمكينهم نيويورك 2003.ص4

[2]- تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ICISS عن مسؤولية الحماية كانون الأول 2001ص 15

[3]- خولة محيي الدين يوسف ، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 عدد 2 دمشق – سوريا، 2012، ص 527 .

[4]- Charles-Philippe DAVID, et Béatrice PASCAL, << Précurseur de la sécurité humaine, le sénateur Raoul DANDURAND (1816-1942) ». Etudes internationales, (N° spécial) vol. XXXI, n°4, Déc. 2000, pp649- 674, p651.

الفرع الثاني: التعريفات المختلفة للأمن الإنساني:

يعتبر الأمن الإنساني من أهم المواضيع الحالية ، مما يجعله ضمن المفاهيم الحديثة التي تفرض تداولها من أجل ضبط المفاهيم الأمنية في ظل التطورات العالمية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، فإنه بات من الصعب تحديد تعريف متفق عليه للأمن الإنساني وهذا ما نلاحظه من خلال تعدد التعاريف بشأن مفهوم الأمن الإنساني وتباينها لتساهم بدورها في تصنيف مفهوم الأمن الإنساني إلى مستويين : المستوى الأول هو التعريف الضيق للأمن وهو النظرة التقليدية للأمن التي ترتكز على حماية الإنسان من التهديدات الأمنية التي تزعزع امنه واستقراره ، بينما يتسع المستوى الثاني في تعريف الأمن ليشمل الحماية من كل التهديدات[1].

المحتملة للأمن الإنساني بتنوعها سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو تنموية وغيرها ...

أولا : التعريف الضيق للأمن (النظرة التقليدية):

قبل الحرب العالمية الثانية كان المفهوم التقليدي للأمن هو السائد في مجال السياسة الدولية ، وباعتبار أن الدول هي الجهات الفاعلة القوية في الشؤون الدولية كان التركيز على قوة الدولة لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ، حيث تتمحور النظرية التقليدية للأمن حول تمكن الدولة من حماية نفسها ضد الاعتداءات والمخاطر المختلفة ، حيث أن مصادر تهديد الدولة هي مصادر عسكرية

أهم مفكري الواقعية التقليدية :

1- نيقولا ميكيافيلي 1469-1527 أكد في كتاباته على مبدأ واحد وهو إباحة استخدام كل الوسائل حتى غير المشروعة في سبيل تحقيق الغاية المنشودة، فالغاية عنده تبرر الوسيلة، والغاية من السياسة هي المحافظة على القوة السياسية للدولة، حتى لو كلفها الأمر التنازل عن مبادئ الدين والأخلاق فالقوة هي الضمان الوحيد لبقاء الدولة واستمراريتها.

[1]- سابق حفيظة ، تطورات الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا2021، ص 89.

2- توماس هوبس 1588-1679 : يؤكد على أن سيادة الدولة مطلقة ولا ترد عليها أي قيود نتيجة للعقد الجماعي الذي أبرمته الجماعة برضاها قصد تحقيق الصالح العام وحفظ السلام.

3- ريمون آرون، إلى جانب هانز مورغنثاو، يُعد من أبرز منظّري الواقعية في العلاقات الدولية. يشدد على أهمية توازن القوى لحماية الوضع القائم، ويفرّق بين السياسة الداخلية التي تتركز فيها سلطة استخدام العنف، والسياسة الخارجية التي تتعدد فيها مراكز القوة. في نظره، العلاقات الدولية تقوم على نظام فوضوي حيث تلجأ الدول إلى القوة لضمان بقائها، ويصف هذا النظام بأنه يتسم بـ"السلم المستحيل والحرب غير المتوقعة"، معتبراً أن الحرب ليست طبيعة بيولوجية بل جزء من البنية الإنسانية.

إن المعايير والمبادئ التي جاءت بها النظرية التقليدية والتعريف الضيق للأمن أدى لكثير من الانتقادات من طرف الفقهاء والأكاديميين والسياسيين وذلك لعدم تمكنها من تفسير الظروف الدولية الجديدة ، إذ امتلئت الساحة العالمية بمجموعة من التهديدات الجديدة التي ساهمت في وضع المفهوم التقليدي للأمن في زاوية ضيقة ، ولا يمكن لهذا التعريف الضيق احتواء كل المتغيرات ولا يمكن مواجهة كل التهديدات بالقوة العسكرية لوحدها[1]

في المجتمعات القديمة، كان تغيّر القوة يتم في إطار منضبط تسيطر عليه سلطة مستقرة تمتلك وسائل التنظيم والتأقلم، مع التركيز على القوة العسكرية لضبط العنف. أما في نهاية القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب الباردة، فقد فقدت بعض الحكومات السيطرة على العنف بسبب تنامي دور الأفراد والجماعات، مما أدى إلى حروب أهلية يصعب حلها بالوسائل الأممية

[1]- فريدة حموم، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية رسالة ماجيستير تخصص علاقات دولية وعلوم سياسية، جامعة الجزائر 2004، ص 12

التقليدية، كما يظهر في فشل التدخل بالقوة في فيتنام، مقابل نجاحات المعسكر الشيوعي ضمن سياسة التعايش السلمي.

ثانيا التعريف الواسع للأمن الإنساني

يجب عدم فهم الأمن الإنساني على أنه مفهوم هدفه الحلول محل المفهوم التقليدي للأمن، بل يجب اعتباره مكملا له وهو يعالج مسائل واهتمامات قد لا يتناولها بشكل مباشر الوسائل المبتكرة لضمان الأمن بالمعنى التقليدي، وهو هنا يعالج المخاوف الأمنية من منظور جديد ما قد يؤدي إلى بروز أولويات أخر[1].

إن فكرة توسيع مفهوم الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية وهو العمل الذي دعا فيه إلى أن يكون هذا التوسع خارج حقل الدراسات الإستراتيجية التقليدية، وأن يتم ضمن الحقل الأوسع للدراسات الأمنية، تجاوز مفهوم الأمن الإعتبارات الإقليمية والعسكرية ليصبح شاملا ومتعدد الأبعاد وأكثر قربا من الحياة الاجتماعية وهذا ما جعل تقرير الأمم المتحدة للتنمية 1994 يتبنى فكرة الأمن البشري حيث جاء فيه " لزمن طويل كان مفهوم الأمن يقتصر على الصراع بين الدول ، كان الأمن يقاس نسبة للتهديد الموجود على الحدود ، ظلّت الأمم عبر العصور تعتمد على القوة العسكرية لحماية أمنها وصون استقرارها ، معظم الشعوب اليوم لديها شعور بفقدان الأمن نتيجة للقلق الذي يساورها في الحياة اليومية والمعيشة أكثر بكثير من الخوف من أحداث العالم المدمرة ، الأمن الاجتماعي ، الاقتصادي ، وأمن العمالة ، فالأمن لم يعد يقاس بمدى تقليص التهديدات ، بل بمدى الاستجابة لحاجيات الإنسان[2].

[1] – محمد شفيق، الأمن الإنساني: المفهوم والإطار النظري، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2015، ص. 42.

2– تقرير التنمية البشرية لعام 1994 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي MNDP ، نيويورك ، 1994، ص 68

1 – تعريف بونيفاس باسكال وشارل فيليب

يعرفانه على أنه حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل أن "التنمية المستدامة، واحترام حقوق الشخص والحريات الأساسية وأسبقية القانون والحكم الراشد، والعدالة الاجتماعية هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي[1].

في مقابل هذه الصعوبات التي تعيق تحديد مفهوم الأمن الإنساني يسعى بعض الأكاديميين إلى إيجاد أطر تحليلية أكثر مرونة حيث يتم إدراج التهديدات التي يواجهها الأمن الإنساني كتحديات أمنية ومن بين هذه الإسهامات الإطار الذي قدمه تايلور أوين TAYLOR OWEEN الذي يهدف إلى التوفيق بين التصورات الموسعة والضيقة للأمن الإنساني[2].

2– تعريف كينغ KING وموراي MURRAY للأمن الإنساني: عدد السنوات المستقبلية التي يقضيها الأفراد خارج حالة الفقر العام، فالفقر العام يحدث عندما يقع الفرد تحت عتبة أي مجال أساسي من مجالات رخاء الإنسان حيث حدد كل من كينغ وموراي ثلاثة مكونات للأمن الإنساني قابلة للقياس تتمثل في:

– إحساس مستدام بالكرامة الإنسانية.

– شبكات عائلية واجتماعية بناءة.

– التعامل مع موضوع سلامة الإنسان باعتباره جزء لا يتجزأ من السلام والأمن العالمي.

[1]– ادري صفية ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية الدولية في تفعيل الأمن الإنساني، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة، 2011–2012. ص.44

[2]– إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، طبعة أولى ، بيروت، 2008 ، ص 47

ويقول جيمس ديفيد وولفنسون (James D. Wolfensohn) رئيس البنك الدولي السابق في خطابه الموجه إلى مجلس الأمن الدولي في 15-01-2000 " يُنظر إلى الأمن الإنساني كنهج يضع الإنسان في صلب الاهتمامات الأمنية، من خلال التركيز على حمايته من الفقر والحرمان الاقتصادي، وضمان حقوقه الأساسية ونوعية حياة لائقة.

فهو يتجاوز أمن الدولة ليشمل الأمن الشامل على المستوى العالمي، مما يستوجب التعاون بين مختلف الفواعل الدولية [1].

3- تعريف الأمن الإنساني استدلالا بالقرآن الكريم

هذا وقد ورد مفهوم الأمن الإنساني في الكثير من الآيات القرآنية الكريمة منها بعد باسم الله الرحمن الرحيم: " والذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف 2 آية 4 سورة قريش، " ولتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله أمنين آية 27 سورة الفتح فتعريف الأمن هنا يرتبط ارتباطا وثيقا بالفرد وضمان أمنه ماديا ومعنويا بل وحتى روحيا بشعوره بالراحة والطمأنينة النفسية[2].

4- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNED

صدرت اول محاولة لتعريف الأمن الإنساني، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 تقضي بأن : الأمن الإنساني يعني انه سلامة الإنسان من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع، بالإضافة إلى حمايته من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواءا في المنازل أو في مكان العمل ، أو في المجتمعات ".

ولهذا فإن الأمن الإنساني يتكون من شقين هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة. وما ينبغي الإشارة إليه بهذا الصدد أن القانون الدولي أهتم بحماية الأمن الإنساني ،حتى قبل ظهور مفهومه قبل 1994 ، فعدم تداول المفهوم لا يعني أنه كان مغيبا ، فبلورة مفهوم الأمن

[1]- أميرة أبو المجد، الأمن الإنساني في العلاقات الدولية المعاصرة: المفهوم والمضمون، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص. 61.

[2] - القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4؛ وسورة الفتح، الآية 27.

الإنساني كانت لحظة كاشفة لحقوق مرتبطة بالشخص الإنساني ، إذ أخذت صيغتها الرسمية من خلال تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

5 – تعريف لجنة الأمن الإنساني :

تم توضيح الأمن الإنساني وفقا للجنة الأمم المتحدة حول الأمن الإنساني لسنة 2003 على أنه " حماية الكيفية الأساسية لحياة البشر عبر اعتماد طرق تعزز الحريات وتلبي حاجات البشر، ويقصد به التحرر من التهديدات الشاملة لحقوق الإنسان وسلامتهم وحياتهم[1].

6– تعريف اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول:

أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية واحترام كرامتهم وقدرتهم كبشر وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية

بعد جملة من التعريفات المختلفة والمتعددة نستنتج أن الأمن الإنساني هو أبعد من غياب العنف المسلح والأمن العسكري ، فهو يشتمل ويمتد إلى متطلبات و ضروريات أخرى كحقوق الإنسان في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية كالصحة والتعليم والعمل ،،،وضمان تحقيق الأفراد لحاجاتهم الخاصة وحمايتهم من كل التهديدات التي يمكن أن تواجههم بل والسعي بهم إلى ترقية هذه الحقوق والنهوض بها لتحقيق الرقي في الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي[2].

[1]– سابق حفيظة، مرجع سابق، ص 90

[2]– خالد تركماني. خالد روشو أثر النزاعات المسلحة الداخلية المدولة على الأمن الإنساني المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا ، 2021، ص95

الفرع الثالث : العلاقة بين الأمن الإنساني والمفاهيم الأخرى:

يشكل مفهوم الأمن الإنساني إطارًا تحليليًا جديدًا في الفكر السياسي والدولي، غير أنه لا يعمل في فراغ، بل يتداخل ويتقاطع مع عدد من المفاهيم الأخرى مثل حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، الأمن القومي، والأمن الإقليمي. وقد أثار هذا التداخل جدلًا نظريًا وعمليًا حول الفروقات والحدود الفاصلة بين هذه المفاهيم.

فالأمن الإنساني يشترك مع حقوق الإنسان في الهدف المتمثل في حماية كرامة الإنسان وحرياته الأساسية، كما يلتقي مع التنمية في تأمين متطلبات العيش الكريم من خلال توفير فرص العمل، التعليم، والصحة. أما علاقته بـ الأمن القومي فغالبًا ما تكون إشكالية، حيث يرى البعض أن التركيز على الأفراد قد يقلل من هيبة الدولة، في حين يرى آخرون أن الأمن الإنساني يدعم الأمن القومي على المدى البعيد.

بناءا على هذا، يُعنى هذا الفرع بتحليل أوجه التداخل والاختلاف بين الأمن الإنساني وتلك المفاهيم، وذلك لفهم موقعه ضمن الحقل الأوسع للسياسات العامة والإستراتيجيات الدولية.

أولا : العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان:

لطالما ارتبطت حقوق الإنسان بأمن الأفراد، فالأمن هو في حد ذاته حق إنساني ، وهو ما انعكس في القانون الدولي لحقوق الإنسان المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دون تمييز من أي نوع بسبب العنصر واللون، أو الجنس أو اللغة ، أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل الوطني أو الإجتماعي ، أو الثروة ، أو المولد ، أو أي وضع آخر [1].

[1]– المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (3–3)، 10 كانون الأول 1948

إنّ مفهوم الأمن الإنساني يعكس تطورًا جوهريًا في الفكر الأمني المعاصر، حيث انتقل التركيز من الدولة إلى الفرد، ومن التهديدات العسكرية إلى المخاوف المرتبطة بالحياة اليومية للإنسان. ويقوم هذا المفهوم على ركيزتين أساسيتين: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، وهما من الحقوق التي تمثل صميم كرامة الإنسان. ويشمل الأمن الإنساني حماية الحقوق الأساسية، كالغذاء والصحة والتعليم، إلى جانب الوقاية من تهديدات غير تقليدية مثل الكوارث الطبيعية والأوبئة والعنف المسلح. ومن خلال هذا المنظور، يسعى إلى بناء استراتيجيات وقائية شاملة، تضمن سلامة الأفراد وتعزز كرامتهم، كما يربط بين أمن الإنسان وحقه في بيئة آمنة وصحية، مما يجعله امتدادًا ديناميكيًا لمبادئ حقوق الإنسان.[1].

ثانيا : علاقة الأمن الإنساني بالتنمية الإنسانية

يرى البعض أن هناك ترادفًا بين مفهومي الأمن الإنساني والتنمية البشرية، غير أن كلاً منهما يتميز بخصوصياته. فالأمن الإنساني نشأ وتطوّر في سياق أدبيات التنمية، ويتقاطع معها في قضايا كالفقر والحرمان، لكنه يركز بشكل أكبر على حماية الأفراد من التهديدات وضمان قدرتهم على ممارسة خياراتهم بحرية وأمان. في حين تُعنى التنمية البشرية بتوسيع تلك الخيارات وتحسين مستوى المعيشة، يُعنى الأمن الإنساني بضمان استدامة هذه المكاسب وحمايتها.
وعليه، فإن العلاقة بين المفهومين تكاملية، حيث لا يمكن تحقيق أمن إنساني حقيقي دون تنمية شاملة تشمل الجميع، كما أن التنمية بلا أمن معرضة للفشل والانهيار[2].

[1]– ادري صفية، مرجع سابق، ص54.

[2] – نادر فرجاني، تقرير التنمية الإنسانية العربية: الأمن الإنساني في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 2009، ص 19

ثالثا : الأمن الإنساني والتدخل الدولي

هناك نظريتين في موضوع التدخل الدولي الأولى هي أنه يدخل في سياق المفاهيم الغربية والتي تستعمله للسيطرة والتفاوض مع الدول النامية، أما الثانية فتتمثل في اتخاذه إحدى أدوات تحقيق الأمن الإنساني، والدليل على ذلك حدوث بعض التدخلات الدولية تحت غطاء الحماية، ويبقى للدول المتدخلة إثبات صدق النوايا في الحماية وليس التدخل تحت مسمى الحماية ولكن لتحقيق أهداف أخرى لصالح الدولة المتدخلة.

رابعا : الأمن الإنساني والأمن المجتمعي

يرتكز الأمن الإنساني في مفهومه على المن المجتمعي أ لكن لا يعني أنه مرادف له ، رغم اتفاقهما على عدم أولوية البعد العسكري والسياسي في الأمن من أجل بقية الأبعاد، غير أن الأمن المجتمعي لا يزال يقوم على منطق الاحتواء والاستبعاد وسياسات الهوية بينما يتسم الأمن الإنساني بالتعددية، وأن الأمن المجتمعي يرى في الدولة الملاذ والمتحدث الرسمي، بينما يراها الأمن الإنساني كمصدر تهديد، ويدعو للتحرك اتجاه كيانات أقل من الدولة، ويتضمن الأمن البشري أبعاد مختلفة تزيد عن مجرد الحفاظ عن الهوية ، والتي تعتبر أساسية في الأمن المجتمعي، لذلك كان الأمن البشري أشمل من حيث النطاق والأبعاد بل إنه يحتوي البعد المجتمعي في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها دون إغفال الأبعاد الأخرى[1].

[1]– عادل عيساوي محددات الأمن الإنساني بين الثابت والمتغير ، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2021 ص 136، ص137

الفرع الرابع: أسباب بروز مفهوم الأمن الإنساني:

في ظل ما يشهده العالم من ظواهر لا أمنية خرجت عن نطاق سيطرة الدول والتي تهدد الأمن والاستقرار ومختلف التحولات في الساحة العالمية التي ساهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني سنتطرق لعوامل بروز مفهوم الأمن الإنساني.

أولا: العولمة:

دفعت ما وجهته العولمة من تحديات الأمن الإنساني عددا من الباحثين للربط بين تحديات العولمة ، وبروز مفهوم الأمن الإنساني الذي جاء كردة فعل ، فرغم ما تقدمه العولمة من فرص للتقدم البشري في عدة مجالات متمثلة في سرعة انتقال المعلومات والمعارف ، فتح الحدود ، التطور التكنولوجي ، إلا أنها في المقابل تفتح تحديات خطيرة على الأمن البشري خاصة في الدول النامية ، إذ تخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية .

فعلى سبيل المثال نجد التحرير التجاري وفقا للاتفاقيات الدولية الخاصة بالزراعة، التي هدفت بالأساس إلى تحقيق الأمن الغذائي ، أسهم في خلق مشكلة امن غذائي خاصة في الدول النامية وذلك لسياسة الدول المتقدمة بتوجيه أضرار بالغة لصغار المنتجين في الدول النامية ، من ناحية ثانية نجد غياب الربط بين قوانين الاستثمار والقواعد التجارية محليا أو دوليا ، وعدم مراعاة لقواعد الأبعاد الإنسانية للقرارات الاقتصادية من ناحية ثالثة هناك بعض الدراسات التي تربط بين أنشطة المنظمات والشركات المتعددة الجنسيات وانتهاكات حقوق الأفراد في المجال الاقتصادي في الدول التي تعمل فيها [1].

[1] – عابد، محمد، العولمة والأمن الإنساني، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص 55.

من هنا تبرز خطورة العولمة على الأمن الإنساني فالعولمة ليست عملية اقتصادية فحسب، فهي عملية متعددة الأبعاد لها أبعاد ثقافية واجتماعية ، سياسية وأمنية ،على المستوى الثقافي نلاحظ سرعة انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات بطريقة غير متكافئة وهذا ما يشكل تهديدا للقيم الثقافية والدينية للدول النامية كذلك التطور التكنولوجي أدى لتسهيل ارتكاب الجرائم وتنوعها و سرعة انتقال الأسلحة وتنفيذ العمليات الإرهابية.

تماشيا مع هذا المنطق طرحت الأمم المتحدة في تقرير قمة الألفية المعتمد من طرف الأمين العام كوفي عنان سنة 2000 بأن : " التحدي الأساسي في هذا العصر هو كيفية الاستفادة من العولمة عن طريق تدعيم البعد الإنساني، والذي يتم بتعلم كيف نحكم بشكل أفضل ، وخاصة كيف نحكم معا [1].

ثانيا : نتائج الحرب الباردة:

بعد الحرب العالمية الثانية، انقسم العالم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وشهد صراعًا طويلًا في شكل حرب باردة. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك وحداته، ظهرت تحولات في النظام الدولي أبرزت الحاجة إلى مفهوم جديد للأمن. فبرز الأمن الإنساني كاستجابة لهذه التحديات، جامعًا بين قضايا التنمية وحقوق الإنسان. وقد حددت الأمم المتحدة معالمه في التحرر من الخوف والفاقة. كما زادت المخاوف بسبب انتشار الترسانة النووية السوفياتية بين عدة دول بعد التفكك[2].

[1]– الأمم المتحدة، تقرير قمة الألفية: نحن الشعوب – دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 12

[2] هلال، علي الدين، "النظام الدولي الجديد: مفاهيم وقضايا"، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص. 112.

كازاكستان وروسيا البيضاء، وبدت خطورة هذه الترسانة وسط الانهيار الاقتصادي والظروف المعيشية لآلاف العلماء الذين يمتلكون أسرار التكنولوجيا النووية ، ورغم الإجراءات المتخذة من الولايات المتحدة لمواجهة الوضع إلا أنه ما زال يشكل تحديا حقيقيا ،مما أفسح المجال للغموض أكثر وتتحول فيه علاقات القوى الرئيسية لمزيد من التكتلات مؤدية إلى حروب باردة جديدة.

كما تشير المعطيات إلى التحول الواضح في طبيعة النزاعات، حيث لوحظ أن الحروب الداخلية تتزايد وتيرتها بصورة واضحة ، هذا ما يفسح المجال لدور عدة كيانات دولية هي المنظمات الدولية غير الحكومية التي أصبحت شريكا بارزا في تحمل المسؤوليات ، ووضع خطط و برامج في مختلف المجالات للكشف عن مكامن الضعف في بنية المجتمع ، وأصبح تكريس مفهوم الأمن الإنساني في المجتمعات مجالا رحبا لعملها[1].

المطلب الثاني : خصائص وأبعاد الأمن الإنساني :

الأمن الإنساني مفهوماً شاملاً يركّز على حماية الفرد وضمان حقوقه الأساسية، على عكس المفهوم التقليدي الذي يركّز على أمن الدولة. فهو يهتم بمكافحة الفقر والجوع والعنف، ويقوم على خصائص مثل الشمولية، الترابط، والوقاية. وقد حدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 سبعة أبعاد له، تشمل الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي والسياسي. يهدف هذا المطلب إلى تحليل هذه الأبعاد لفهم الأسس النظرية والتطبيقية للأمن الإنساني.

[1]– جمال الدين عمار، الأمن الإنساني في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، دار الهدى للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2019، ص 147

الفرع الأول : خصائص الأمن الإنساني :

لقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 أربع خصائص للأمن الإنساني :

أولا: الأمن الإنساني شامل عالمي فهو حق للإنسان في أي مكان :

يركز الأمن الإنساني على الفرد دون الاعتداد بجنسيته أو بموطنه ، أي أن كل فرد ، هو موطن من هذا العالم وعلى الجميع حمايته دون أي تمييز لان التهديد لم يعد كامنا فقط على خطر التسلح بل أصبح يشمل الفقر والجوع ، وتدهور البيئة والأوبئة ، والتي تعد كلها تهديدا شاملا يمس الإنسان فالأمن الإنساني هو انشغال عالمي يتعلق بالفرد ، مهما كان وأينما وجد ، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة [1].

ثانيا : مكونات الأمن الإنساني متكاملة ويتوقف كل منها على الآخر :

فلا وجود لأمن إنساني إذا انتشرت المجاعة أو الأمراض ، أو الإرهاب فوجود أي خطر من الأخطار السابقة ، يؤدي إلى تهديد الأمن الإنساني [2].

فمفهوم الأمن الإنساني من أكثر المفاهيم التي يمكن إدراكا دلالتها من خلال التفكير في نقيضها ، حيث أن نقيض الأمن هو الخوف ، وعليه فإن حالة الأمن الإنساني لا يمكن أن تتحقق إلا بغياب الخوف والتحرر منه ، ولهذا يؤسس الأمن الإنساني لعالم يكون فيه الناس أحرارا من الحاجة ، أحرارا من الخوف ، عالم تحترم فيه الحقوق الأساسية ، والكرامة الإنسانية[3].دون أي تمييز ضمن مفهوم " المواطنة العالمية " Universelcitizenship

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، مطابع جامعة أكسفورد، الطبعة الأولى، نيويورك، 1994، ص. 23.

[2]– عبد العزيز، أحمد، الأمن الإنساني في عالم متغير، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 2012، ص. 77.

[3]– سلام سميرة ، الأمن الإنساني وتحدياته في ظل حماية الدولية لحقوق الإنسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2016، ص 32

ثالثا :الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة

يفترض تصور الأمن الإنساني أن الوقاية المبكرة أكثر فعالية من التدخل اللاحق، من خلال منع النزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قبل وقوعها. وتتطلب هذه المقاربة الاقتراب من مصادر النزاع، ووضع آليات إنذار مبكر، وتدابير استباقية كفضّ النزاعات سلميًا. كما يقتضي الأمن الإنساني توفير الحريات الحيوية والفرص الأساسية كالدخل، الصحة، التعليم، والسكن، لحماية الفئات الهشة وقت الأزمات. ولا يمكن تحقيق ذلك دون ترتيبات عالمية شاملة، نظرًا لتعقيد التحديات وتشابكها بما يتجاوز قدرة الدول منفردة. فالأمن الإنساني اليوم بات مسؤولية مشتركة تتطلب تعاونًا دوليًا وتنسيقًا واسع النطاق.[1].

رابعا – الأمن الإنساني محور الناس :

فهو يتعلق بالكيفية التي يحيا بها الناس في المجتمع من المجتمعات ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم المتعددة وقدرتهم على الوصول إلى فرص السوق ، والفرص الاجتماعية ، وبما إذا كان يعيش في صراع أم في سلام. إن هدف الأمن الإنساني هو الفرد لكن لا يشكل ابتكارا لأن الفرد هو مركز وجوهر حقوق الإنسان ، كما أصبح الفرد معيارا جديدا لقياس الأمن الجماعي وسببا في تحرك في تحرك المجتمع الدولي ، وسببا في تحرك المجتمع الدولي فقضية الأمن الإنساني يجب أن تدخل في صلب اهتماماتها تحقيق : الحاجات المادية الأساسية لكل إنسان أي الحد الأدنى للعيش ، الطعام المأوى و التربية ، العناية الصحية وهي أساس لبقاء الإنسانية ، أما حاجات النوعية للأمن الإنساني فتتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية، والتي تتمثل في الحرية الشخصية ، وتسيير أمور الحياة الخاصة ، والإتاحة الكاملة للمشاركة في الحياة الاجتماعية ، فالأمن الإنساني يعبر عن خاصة لصيقة بحاجة الأفراد والجماعات للتواجد والاستمرارية وحفظ النوع ، فالأمن الإنساني يرتكز على بناء وجه إنساني خال من الأخطار[2].

[1]– تقرير لجنة الأمن الإنساني لعام 2003 ، ص 73

[2]– محمد أحمد العدوي ، مقالة بعنوان ، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان في المفاهيم والعلاقات المتبادلة ، مركز الإعلام الأمني ، جامعة أسيوط ، مصر ، لم تذكر السنة ، ص 10

الفرع الثاني : أبعاد الأمن الإنساني :

يشمل الأمن الإنساني وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 سبعة أبعاد هم :

1 – الأمن الاقتصادي و **2** – الأمن الغذائي، **3**– الأمن الصحي، **4**– الأمن البيئي، **5**– الأمن الشخصي **6** – الأمن المجتمعي **7**– الأمن السياسي.

أولا : الأمن الاقتصادي :

يعتبر أحد أبرز ركائز الأمن الإنساني، إذ يُسهم في ضمان تلبية الحاجات الأساسية كالصحة والتعليم والغذاء. ومع تطور العولمة، أصبحت اقتصادات الدول مترابطة، مما يجعل أي خلل اقتصادي محلي يؤثر على المستوى الإقليمي والعالمي. لذا، فإن تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات العولمة والعمل على تحقيق استقرار اقتصادي شامل. فغياب هذا الاستقرار يعرض الأمن الإنساني للتهديد المستمر ويُعيق تحقيق التنمية البشرية المستدامة[1].

ثانيا: الأمن الغذائي:

يعتمد الأمن الغذائي على الموارد الطبيعية والاقتصادية، ويتأثر بسوء الإنتاج والتوزيع، مما يكرّس غياب العدالة الاجتماعية. وقد أكدت الأمم المتحدة أهمية التنمية الزراعية في مكافحة الجوع، خاصة أن أغلب الفقراء في العالم يعتمدون على الزراعة. وتُعد مشكلة الغذاء مرتبطة بقضايا الأمن والصحة والأخلاق. كما أشارت الدورة 18 للصندوق الأممي للتغذية إلى أن النزاعات والهجرة واللجوء تُهدد الأمن الغذائي والدولي. لذلك، يتعين على الدول التعاون لمعالجة الأسباب العميقة للجوع وعدم الاستقرار السياسي. [2].

[1] محمد عبد العزيز الفضلي، الأمن الإنساني في ظل التغيرات الدولية المعاصرة، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص 73.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية 1994: أبعاد جديدة للأمن البشري، نيويورك، الأمم المتحدة، 1994، ص 27.

ثالثا : الأمن الصحي :

يُقصد به ضمان حصول الأفراد على خدمات صحية بأسعار مناسبة، سواء عبر أنظمة التأمين أو من خلال الوقاية من الأمراض. وتُعد الصحة الجيدة شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، إذ أن حماية الحياة تتصدر أولويات الأمن الإنساني. وتتأثر الصحة بعوامل عدة أبرزها سوء التغذية بنوعيها (الكمية والنوعية)، إضافة إلى التلوث البيئي الذي يهدد جودة الماء والهواء. كما يُعد الفقر من أبرز العوائق أمام الرعاية الصحية، إذ تعجز الفئات الفقيرة عن تلقي العلاج أو زيارة الطبيب، مما يؤدي إلى تدهور أوضاعهم الصحية. وتبرز هذه التحديات بشكل واضح في دول العالم الثالث، التي تضم غالبية سكان العالم، ولكنها لا تحصل إلا على نسبة ضئيلة من الأدوية المتداولة عالمياً[1].

رابعا : الأمن البيئي :

تمثل البيئة أحد أبرز قضايا الأمن الإنساني في ظل التدهور المتزايد للموارد والتلوث العالمي. وتتمثل أبرز التهديدات في نقص المياه النقية وتلوث الهواء، خاصة في المدن الكبرى مثل لوس أنجلوس ولندن، التي تنبعث منها كميات ضخمة من الملوثات سنوياً. وتتميز المخاطر البيئية بتأثيراتها التراكمية طويلة الأمد، رغم أن بعضها قد يكون مفاجئاً كما في كارثة "تشيرنوبل". ويُلاحظ أن الدول النامية أكثر تضرراً وإضراراً بالبيئة نتيجة ضعف الوعي والإمكانات، مقارنة بالدول الصناعية التي بدأت تتبنى معايير بيئية صارمة وتهتم أكثر بتحقيق بيئة صحية وآمنة[2].

[1] عيسى، محمد، الأمن الإنساني في ظل التحديات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2019، ص 144.

[2] منصور، سامية، البيئة والتنمية المستدامة: رهانات القرن 21، دار الهدى، الجزائر، الطبعة الثانية، 2020، ص 198.

خامسا : الأمن الشخصي:

يقصد به مجموعة الإجراءات الزامية إلى عملية الفرد ضد الإعتقال وبشكل عام ضد إساءة السلطة والتجاوزات غير المشروعة ، فالأمن الشخصي يعد أكثر أبعاد الأمن أهمية للإنسان ، فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر ومن ضمن التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان :

- تهديدات من الدولة من أمثلتها(التعذيب الجسدي).
- تهديدات من الدول الأخرى: (أهمها الحرب).
- تهديدات من الجماعات الأخرى من الناس : (منها التوتر العرقي) . تهديدات من أفراد أو عمليات ضد أفراد آخرين أو ضد عصابات أخرى (مثل الجريمة والعنف في الشوارع.
- تهديدات موجهة ضد المرأة: (من بينها الاغتصاب، والعنف المنزلي).

تهديدات موجهة ضد الأطفال على أساس ضعفهم ، وتبعيتهم : (مثل إساءة معاملة أطفال)

- تهديدات النفس من أمثلتها(المخدرات ، الانتحار)

يشهد الأمن الشخصي تدهورًا ملحوظًا في العديد من المجتمعات، حيث أصبحت الجريمة، خاصة العنيفة منها، والصراعات الداخلية، والإرهاب من أبرز التهديدات. وغالبًا ما تُتخذ إجراءات أمنية مشددة قد تمس بحقوق الإنسان، مثل العنف ضد الأبرياء أو التحقيقات التعسفية. وتُعد المرأة والأطفال من أكثر الفئات تضررًا، إذ يتعرضون للعنف والإهمال، مما يُسهم في ترسيخ ثقافة العنف داخل المجتمع، خاصة في ظل غياب أو ضعف تطبيق القوانين، وانتشار ظاهرة الاستهانة بها[1].

[1] هبة رؤوف عزت، الأمن الإنساني: مدخل جديد لدراسة العلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 318، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005، ص 87.

سادسا : الأمن المجتمعي :

يقصد به شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمع يوفر لهم هوية ثقافية وقيمًا مشتركة تعزز الطمأنينة، ويقوم على دمج الأفراد في الحياة الاجتماعية، وضمان العدالة بين مختلف الجماعات. ويسهم الأمن المجتمعي في الحد من النزاعات والصراعات الناتجة عن التهميش أو الحرمان من الحقوق الأساسية، إذ يؤدي فقدان هذا الأمن إلى ضعف الانتماء، وانتشار التوترات العرقية، مما يُشكل تهديدًا للاستقرار الداخلي، وقد يفتح المجال أمام اختراقات تمس الأمن القومي[1].

سابعا : الأمن السياسي :

تثار في إطار الأمن الإنساني قضية احترام " حقوق الإنسان " ويعود السبب في ذلك إلى قضية حقوق الإنسان السياسية ، الاجتماعية والثقافية التي أصبحت من القضايا المثارة على المستوى العالمي ، ليس في الدول المتقدمة فقط وإنما أيضا في الدول النامية ، حيث تتجلى في الانتقادات الموجهة للعديد من النظم في الدول النامية ، وذلك لعدم ايلاء هذه النظم الاهتمام الكافي بحقوق الإنسان في ممارستها وسياستها و أو تعريف المواطنين بها من خلال المؤسسات المختلفة حيث باتت تلك الممارسات تهدد سمعتها ومكانتها الدولية ، وتستغل تلك الانتهاكات كمبرر لعدم تقديم المساعدات لبعض الدول و أو رفض ضمها للمنظمات الدولية ، أو الإقليمية كنوع من الاستعباد ، أو العقاب ، أو الاستهجان لأفعالها[2] .

[1] العربي، محمد سعيد، الأمن الإنساني في الفكر السياسي المعاصر، دار المسيرة، ط1، عمّان، 2015. ص 95

[2] بوزيد، رابح، الأمن الإنساني بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.ص143

المبحث الثاني : تأثير المتغيرات العالمية الراهنة على الأمن الإنساني

يعيش العالم في فترة من التحولات والتغيرات المستمرة على مختلف الأصعدة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية. هذه المتغيرات العالمية الراهنة تؤثر بشكل كبير على الأمن الإنساني، الذي يعتبر مفهومًا واسعًا يتجاوز الحدود التقليدية للأمن القومي ليشمل جميع الجوانب التي تؤثر في حياة الأفراد والمجتمعات.

الأمن الإنساني في العصر الحديث يشمل أمن الفرد من الجوع، الفقر، المرض، والعنف، كما يتطلب ضمان الحقوق الأساسية مثل الحق في التعليم، الصحة، وحرية التعبير. ومع ذلك، يواجه هذا الأمن تحديات كبيرة نتيجة للمتغيرات العالمية المستمرة.

من أبرز هذه المتغيرات هي الأزمات السياسية، مثل الصراعات المسلحة وحروب الجيل الرابع، التي تؤثر بشكل مباشر على الأفراد والمجتمعات. كما تلعب التحولات الاقتصادية و التكنولوجيا الحديثة دورًا في إعادة تشكيل مفهوم الأمن، حيث أصبحت التقنيات مثل الإنترنت والذكاء الاصطناعي تثير تحديات جديدة في مجال الأمن السيبراني و حقوق الإنسان الرقمية.

إلى جانب ذلك، تساهم التغيرات المناخية والظواهر البيئية غير المستقرة في زيادة الهجرة القسرية وتغيير التركيبة الاجتماعية للمجتمعات، مما يؤثر بشكل غير مباشر على استقرار الأمن الإنساني. كما أن جائحة كورونا كانت واحدة من أبرز الأمثلة على كيفية تأثير المتغيرات الصحية على الأمن الإنساني بشكل مباشر وعالمي.

في هذا المبحث، سنناقش بالتفصيل كيف تؤثر هذه المتغيرات العالمية الراهنة على الأمن الإنساني، مع التركيز على التحديات التي تواجه الأفراد والمجتمعات، والسبل الممكنة للتعامل مع هذه التحديات لضمان استقرار وأمان الإنسان في ظل هذه المتغيرات.

المطلب الأول: الأزمات العالمية وانعكاساتها على الأمن الإنساني

تُشكل الأزمات العالمية، سواء كانت سياسية، اقتصادية، بيئية أو صحية، تهديدًا مباشرًا للأمن الإنساني، الذي يقوم على حماية حياة الأفراد وضمان كرامتهم وحقوقهم الأساسية. فالأزمات السياسية، كالحروب والنزاعات، تؤدي إلى القتل والتشريد وانهيار البنى التحتية، بينما تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تفشي البطالة والفقر وغلاء المعيشة، مما يُضعف من قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية.كما أن الأزمات البيئية، الناتجة عن التغيرات المناخية مثل الفيضانات والجفاف وحرائق الغابات، تُعرض المجتمعات لمخاطر كبيرة تهدد أمنها واستقرارها. في حين أظهرت الأزمات الصحية، كجائحة كوفيد-19، هشاشة المنظومات الصحية والاقتصادية، وكشفت عن فوارق عميقة في الحماية الاجتماعية.وعليه، فإن الأزمات العالمية تمثل تحديات خطيرة للأمن الإنساني، وتتطلب جهودًا متكاملة لتعزيز القدرة على المواجهة، وضمان احترام حقوق الإنسان في مواجهة هذه التقلبات المتزايدة.

الفرع الأول: الحروب والنزاعات المسلحة

تعتبر الحروب والنزاعات المسلحة من أخطر الأزمات التي تواجه الأمن الإنساني في العصر الحديث. إذ إن تأثيرات هذه الأزمات تمتد إلى العديد من جوانب الحياة البشرية، بدءًا من فقدان الأرواح وتدمير الممتلكات وصولاً إلى التأثيرات النفسية والاجتماعية التي تترتب على الأفراد والمجتمعات[1].

[1] -Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Climate Change and Human Security, 2014, p. 8.

1. تأثير الحروب والنزاعات المسلحة على الأفراد والمجتمعات

تؤدي الحروب والنزاعات المسلحة إلى فقدان الأرواح، سواء من المدنيين أو العسكريين، وتسبب إصابات جسدية دائمة، مما يترك آثاره السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد.

كما تتسبب في تشريد الملايين من الناس، الذين يضطرون إلى ترك ديارهم واللجوء إلى مناطق أخرى بحثًا عن الأمان، مما يزيد من أزمة اللاجئين ويضغط على الموارد في المناطق التي تستقبلهم.

إلى جانب ذلك، تتعرض البنية التحتية للدول المتأثرة بالحروب مثل المستشفيات، المدارس، الطرق، وغيرها للتدمير أو التضرر، مما يزيد من صعوبة وصول الناس إلى الخدمات الأساسية ويعرقل التنمية في تلك المناطق. الاقتصاد المحلي والدولي أيضًا يتأثر بشكل بالغ جراء الأزمات العسكرية، حيث ينهار الاقتصاد ويصبح العديد من الأفراد غير قادرين على توفير احتياجاتهم الأساسية [1].

2. التأثيرات النفسية والاجتماعية

أحد التأثيرات البالغة للأزمات العسكرية على الأمن الإنساني هو التأثير النفسي الذي يعاني منه الأفراد المتأثرون بالحروب والنزاعات. إن الصدمات النفسية الناتجة عن العنف والتدمير تؤثر على الأطفال والبالغين على حد سواء، مما يزيد من مخاطر الأمراض النفسية مثل الاكتئاب، القلق، واضطراب ما بعد الصدمة. كما تزداد في هذه الحالات معدلات العنف الأسري، الاستغلال الجنسي، و العمالة الأطفال نتيجة غياب الأمن الاجتماعي في المجتمعات المتضررة[2].

[1] -Human Security Centre, Human Security Report 2009: The Shrinking Costs of War, Oxford University Press, pp. 21–24.

[2] الشامي، عمار. الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم والتطبيق، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 2014.ص 88

3. أثر الحروب والنزاعات المسلحة على الحقوق الإنسانية

تؤدي النزاعات المسلحة إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية بشكل كبير. من أبرز هذه الانتهاكات: القتل العشوائي، التعذيب، الاختطاف، و التهجير القسري. تتعرض النساء والفتيات بشكل خاص للمخاطر في النزاعات، مثل الاغتصاب، و الاستعباد الجنسي، إضافة إلى انقطاع التعليم بشكل شبه كامل للأطفال، وحرمانهم من فرصة النمو في بيئة آمنة ومستقرة [1].

4. التأثير على الأمن الغذائي والبيئي

تؤثر الحروب والنزاعات المسلحة أيضًا على الأمن الغذائي، حيث يتم تدمير الأراضي الزراعية، ومرافق التخزين، والأنظمة اللوجستية، مما يسبب نقصًا حادًا في الغذاء ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار. كما يمكن أن تؤدي النزاعات إلى دمار البيئة، مثل تدمير الغابات، الأراضي الزراعية، والموارد المائية، مما يفاقم من حالة الفقر و الجوع في المناطق المتأثرة[2].

5. الحلول الممكنة والتصدي لتأثيرات الحروب والنزاعات المسلحة على الأمن الإنساني

1-تعزيز جهود السلام:

-اعتماد الوساطة الدولية والمفاوضات السياسية.

-ممارسة الضغط الدولي لوقف النزاعات المسلحة.

2-تقديم الدعم الإنساني:

-توفير الغذاء، الدواء، والتعليم في المناطق المتضررة.

-ضمان الاستجابة السريعة للاحتياجات الأساسية للضحايا.

---

[1]- رابح بوعريطة، حقوق الإنسان في الجزائر خلال العشرية السوداء: دراسة تحليلية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 17، 2018، ص. 66-72.

[2] -Amnesty International, Algeria: Time to Face the Past, Report 2003, pp. 5-9.

3-تحقيق العدالة الانتقالية:

-محاسبة مرتكبي الانتهاكات.

-ضمان حقوق الضحايا وتحقيق المصالحة.

4-دور المنظمات الدولية:

-تقديم المساعدات العاجلة.

-دعم إعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي.

5-تعزيز التعاون الدولي:

-تنسيق الجهود لمنع تفاقم الأزمات.

-العمل على استقرار المناطق المتأثرة وحماية حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: الأوبئة والتغيرات البيئية الأزمات العالمية وانعكاساتها على الأمن الإنساني

تعد الأوبئة و التغيرات البيئية من بين الأزمات العالمية التي تؤثر بشكل عميق على الأمن الإنساني، حيث ترتبط تأثيرات هذه الأزمات بشكل مباشر بحياة الأفراد وصحتهم وحقوقهم الأساسية. إن تأثير هذه الأزمات يمتد إلى مجالات عدة، بدءًا من الصحة العامة و الاقتصاد، وصولًا إلى الاستقرار الاجتماعي و البيئة[1].

[1] UNDP, Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives, pp. 25.17

1. تأثير الأوبئة على الأمن الإنساني

إن الأوبئة مثل جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت العالم منذ عام 2019، تشكل تهديدًا جديًا للأمن الإنساني بطرق متعددة. تتسبب الأوبئة في تدهور الصحة العامة، حيث ترفع من أعداد الإصابات والوفيات، وتضع عبئًا هائلًا على الأنظمة الصحية في مختلف الدول. يؤدي ذلك إلى نقص في الأدوية و المعدات الطبية، مما يؤثر على قدرة الدول في تقديم الرعاية الصحية الكافية للسكان[1].

علاوة على ذلك، فإن الأوبئة تؤدي إلى انقطاع سلاسل الإمداد و تعطيل الأنشطة الاقتصادية، مما يتسبب في تفاقم البطالة و الركود الاقتصادي، ويزيد من معدلات الفقر. في حالات الأوبئة الكبرى، قد تشهد المجتمعات زيادة في التمييز الاجتماعي و اللامساواة، حيث تزداد المخاطر على الفئات الضعيفة مثل كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، والفقراء[2].

الأوبئة أيضًا تؤدي إلى تأثيرات نفسية كبيرة على الأفراد، حيث تتسبب في القلق، التوتر، و العزلة الاجتماعية، مما يزيد من معدلات الاضطرابات النفسية و الأمراض العقلية.

2. تأثير التغيرات البيئية على الأمن الإنساني

تعتبر التغيرات البيئية، مثل التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية، من بين أكبر التهديدات للأمن الإنساني في العالم المعاصر. إذ تتسبب ظاهرة الاحتباس الحراري في تغيرات مناخية حادة تؤدي إلى الفيضانات، الجفاف، حرائق الغابات، و الأعاصير، وهي كلها تهديدات تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد والمجتمعات.

---

[1]- أ. بوطالب سامية، التحديات الصحية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة دراسات قانونية، جامعة باتنة، العدد 16، 2021، ص. 113-118.

[2]- د. ساسي عبد الله، الأمن البيئي في الجزائر بين التهديدات الطبيعية والسياسات الوقائية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 12، 2020، ص. 95-100.

على مستوى الأمن الغذائي، تؤدي التغيرات البيئية إلى فقدان الأراضي الزراعية و تدمير المحاصيل الزراعية، مما يساهم في زيادة معدلات الجوع والفقر، ويؤثر على قدرة العديد من الدول على تحقيق الأمن الغذائي لشعوبها. كما أن تأثير التغيرات البيئية يتجلى أيضًا في نقص الموارد المائية، وهو ما يهدد القدرة على توفير مياه الشرب، ويؤدي إلى زيادة النزاعات على المياه بين الدول والمجتمعات[1].

كذلك، تساهم الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغيرات البيئية في تشريد السكان، حيث يضطر العديد من الأشخاص إلى الهجرة القسرية بحثًا عن الأمان، مما يعزز من أزمة اللاجئين ويزيد من الضغوط على الدول المستقبلة للاجئين.

3. تأثير الأوبئة والتغيرات البيئية على الأمن الاجتماعي

تؤثر الأوبئة والتغيرات البيئية على الاستقرار الاجتماعي بشكل غير مباشر. ففي حالة الأوبئة، قد تؤدي القيود الصحية مثل الإغلاق العام أو الحجر الصحي إلى تفكك المجتمعات وفقدان الروابط الاجتماعية.

هذا التباعد الاجتماعي يسبب قلقًا نفسيًا وارتفاعًا في معدلات العنف الأسري و الاضطرابات الاجتماعية[2].

أما التغيرات البيئية، فتؤدي إلى زيادة الهجرة القسرية بسبب الكوارث البيئية، مثل الفيضانات أو الجفاف، مما يؤدي إلى نزاعات حول الموارد في المناطق التي تستقبل هؤلاء المهاجرين، وارتفاع احتمالية حدوث تفاقم النزاعات العرقية أو الطائفية.

---

[1]- دساسي عبد الله مرجع سابق ص 104

[2]- UNDP, Human Security and the Pandemic, 2022, p. 18.

4. السبل الممكنة للتعامل مع تأثيرات الأوبئة والتغيرات البيئية على الأمن الإنساني

لمواجهة تأثيرات الأوبئة والتغيرات البيئية على الأمن الإنساني، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية:

تعزيز النظام الصحي: من خلال تحسين البنية التحتية الصحية، تعزيز القدرات التشخيصية، و توفير الرعاية الصحية للجميع.

التحول نحو الطاقة المتجددة: لمكافحة التغيرات البيئية، يجب على الدول الاستثمار في الطاقة النظيفة و التكنولوجيا البيئية لتقليل الانبعاثات الكربونية وتخفيف آثار التغيرات المناخية.

التعاون الدولي: إن الأوبئة والتغيرات البيئية هما قضايا عالمية تتطلب تعاونًا دوليًا للتصدي لهما من خلال التنسيق بين الدول و منظمات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية.

التوعية والتثقيف: يجب تعزيز التوعية المجتمعية حول مخاطر الأوبئة و التغيرات البيئية من خلال برامج التعليم والتدريب لمساعدة الأفراد على التكيف مع هذه الأزمات.

إن الأوبئة والتغيرات البيئية تمثل تحديات جادة للأمن الإنساني في العصر الحديث، حيث تؤثر بشكل واسع في الصحة العامة، الأمن الغذائي، الاستقرار الاجتماعي، و الاقتصاد. يتطلب التصدي لهذه الأزمات تعاونًا عالميًا من خلال الإجراءات الوقائية و السياسات الدولية التي تهدف إلى تقليل الآثار السلبية لهذه الأزمات على الأمن الإنساني وضمان رفاهية الأفراد في جميع أنحاء العالم[1].

[1] بوقرة سامي، التغيرات المناخية والأمن البيئي في الجزائر: تحديات وآفاق، مجلة دراسات سياسية، جامعة تبسة، العدد 15، 2021، ص. 88.

المطلب الثاني: العولمة وتأثيرها على الأمن الإنساني

تعتبر العولمة من أبرز الظواهر المعاصرة التي أثرت بعمق في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، من خلال تعزيز الترابط بين الدول وتكثيف تبادل المعلومات والتكنولوجيا والسلع. وعلى الرغم من ما تتيحه من فرص تنموية، فإنها تفرض تحديات على الأمن الإنساني، من خلال التأثير على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وظهور تهديدات عابرة للحدود كالأزمات الصحية، الأوبئة، الإرهاب، والتهجير القسري.وتكمن المفارقة في أن العولمة تعزز فرص التنمية لكنها تُعرض المجتمعات أيضًا لمخاطر جديدة تهدد حقوق الأفراد ورفاههم، ما يستدعي استجابة دولية منسقة لضمان التوازن بين الاستفادة من مزايا العولمة والحد من آثارها السلبية على الأمن الإنساني.تستعرض هذه الدراسة أثر العولمة على مختلف جوانب الأمن الإنساني وكيف يمكن التعامل مع تلك التحديات لتوفير بيئة آمنة ومستقرة لجميع الأفراد، وتحقيق توازن بين الفرص التي تتيحها العولمة والمخاطر التي قد تترتب عليها.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة

تعد العولمة من الظواهر التي أثرت بشكل عميق على الاقتصاد و المجتمعات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ورغم أن العولمة توفر فرصًا كبيرة من حيث التنمية الاقتصادية، فإنها في ذات الوقت تخلق تحديات كبيرة قد تؤثر بشكل سلبي على الأمن الإنساني في بعض البلدان والمناطق. ويمكن تحليل هذه التحديات في مجالي الاقتصاد و المجتمع، وهما عنصران أساسيان يؤثران بشكل مباشر في رفاهية الأفراد[1].

[1]– سعيد بوشعيب، العولمة وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري: تحديات وآفاق، كتاب منشورات جامعة الجزائر، 2018، ص. 72–85.

1. التحديات الاقتصادية في ظل العولمة:

1.1. **عدم المساواة الاقتصادية:** العولمة قد تؤدي إلى زيادة الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة. على الرغم من أن بعض الدول تتمتع بمزايا العولمة من خلال التجارة العالمية و التقنية المتقدمة، إلا أن العديد من الدول النامية لا تستفيد بشكل كامل، مما يؤدي إلى تفشي الفقر و البطالة في هذه البلدان. الاستثمارات الأجنبية قد تركز فقط على القطاعات المربحة، مما يترك القطاعات الأكثر حاجة للتنمية دون دعم مناسب[1].

1.2. فقدان الوظائف في الصناعات التقليدية:

العولمة أدت إلى زيادة في التصنيع في البلدان النامية، مما دفع العديد من الشركات في البلدان المتقدمة إلى نقل إنتاجها إلى دول ذات تكلفة أقل. هذه التحولات أدت إلى إغلاق مصانع و فقدان وظائف في بعض الدول المتقدمة، مما يزيد من معدلات البطالة في تلك الدول، ويعزز من الهشاشة الاقتصادية للمجتمعات المحلية.

1.3. الأزمة المالية العالمية:

العولمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بـ الأسواق المالية العالمية، التي تؤدي في بعض الأحيان إلى أزمات اقتصادية عالمية. مثلما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث انتقلت

[1]– فوزية بلعطار، سوق العمل في الجزائر في ظل العولمة، مذكّرة تخرج، جامعة الجزائر، 2019، ص. 56–60.

آثار الأزمات المالية في بعض الدول المتقدمة إلى جميع أنحاء العالم، مما أضر بالاقتصادات المحلية وأدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي و زيادة الفقر في العديد من الدول[1].

2. التحديات الاجتماعية في ظل العولمة:

2.1. التهميش الاجتماعي وزيادة الفوارق:

قد تؤدي العولمة إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية بين الطبقات الغنية والفئات الفقيرة. على الرغم من أن العولمة قد تحسن فرص الوصول إلى التعليم و الرعاية الصحية في بعض المناطق، إلا أنها قد تساهم في توسيع الفجوات الاجتماعية داخل المجتمعات. حيث قد يتم تجاهل الفئات الهشة مثل العمال غير المهرة و الأسر الفقيرة، مما يزيد من حدة التمييز الاجتماعي[2].

2.2. تهديد الهوية الثقافية:

العولمة تُسهم في انتشار القيم الغربية، ما قد يؤدي إلى تآكل الثقافات المحلية في العديد من الدول النامية. مع تدفق السلع الثقافية مثل الأفلام، الموسيقى، و البرامج التلفزيونية، تزداد الضغوط الثقافية على المجتمعات المحلية. هذا قد يؤثر سلبًا على الهوية الثقافية و التراث الاجتماعي في البلدان التي تعاني من ضعف في حماية ثقافتها الخاصة[3].

[1]– مصطفى بن طيب، العولمة والتنمية الاجتماعية في الجزائر: من التحديات إلى الفرص، دار النشر الجامعية، 2021، ص. 95–102.

[2]–فاطمة الزهراء بن حمادي، العولمة والهوية الثقافية في الجزائر: التحديات والفرص، مجلة دراسات ثقافية، جامعة سطيف، العدد 7، 2020، ص. 34–40.

[3]– د. يوسف علي، التحديات الصحية والاجتماعية في الجزائر في ظل العولمة، مجلة العلوم الصحية، جامعة الجزائر، العدد 8، 2019، ص. 58–64.

2.3. الهجرة الجماعية والتهجير القسري:

العولمة قد تسهم في زيادة الهجرة نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة في بعض البلدان النامية، فيبحث العديد من الأفراد عن فرص اقتصادية أفضل في البلدان المتقدمة. وقد تتسبب الهجرة الجماعية في زيادة التوترات الاجتماعية، حيث قد تشهد بعض المجتمعات زيادة في الضغط على الخدمات العامة مثل التعليم و الرعاية الصحية، مما يؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية.

2.4. الضغط على النظم الاجتماعية: نظرًا للتغيرات السريعة التي تحدث نتيجة العولمة، يواجه العديد من الدول تحديات في تكييف نظمها الاجتماعية مع التحولات الاقتصادية الجديدة. مثلا، النظم التعليمية في بعض الدول قد تكون غير مجهزة لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للمنافسة في سوق العمل العالمي المتغير بسرعة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب[1].

3. كيفية معالجة هذه التحديات:

على الرغم من أن العولمة تخلق تحديات اقتصادية واجتماعية، إلا أن هناك سبلًا عديدة للتقليل من آثار هذه التحديات، منها:

-إعادة توجيه السياسات الاقتصادية:

من خلال تبني سياسات تحفز التنمية المستدامة وتعزز التجارة العادلة، مع العمل على تخفيف التفاوتات الاقتصادية بين الدول[2].

[1]- حسن رحماني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة في الجزائر، دراسة في كتاب "الجزائر والعولمة"، جامعة باتنة، 2019.ص14

[2]- عبد المجيد بن عبد الله، العولمة وتأثيراتها الاجتماعية: الجزائر نموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2020.ر ص78

-دعم قطاعات الإنتاج المحلية:

في الدول النامية من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية و تقوية المؤسسات المحلية لتقليل الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية.

-تعزيز التعليم والتدريب المهني:

من خلال الاستثمار في التعليم العالي و التدريب المهني لضمان تكيف القوى العاملة مع التغيرات السريعة التي تطرأ في الأسواق العالمية.

-حماية الهوية الثقافية:

من خلال تعزيز الوعي الثقافي ودعم التراث المحلي في مواجهة التأثيرات الثقافية القادمة من العولمة.

إن العولمة، على الرغم من فوائدها الاقتصادية والثقافية، تطرح تحديات كبيرة على الأمن الإنساني، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. زيادة الفقر، تزايد الفجوات الاقتصادية، التهديدات للهوية الثقافية، والمشكلات الناتجة عن الهجرة الجماعية كلها عوامل تؤثر بشكل كبير على رفاه الأفراد والمجتمعات. ومن أجل الحد من هذه التأثيرات السلبية، يحتاج العالم إلى اتخاذ تدابير منسقة على المستويين المحلي والدولي لضمان أن العولمة تساهم في تحسين الظروف المعيشية للجميع دون استثناء[1].

[1] عبد العزيز، فاطمة. العولمة والأمن الإنساني في الوطن العربي. دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2018، ص. 145

الفرع الثاني: الإرهاب والجريمة المنظمة – العولمة وتأثيرها على الأمن الإنساني

إن العولمة لم تؤثر فقط على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بل كان لها أيضًا تأثير بالغ على الأمن الإنساني، بما في ذلك التهديدات الأمنية مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة. العولمة، بما تعني من ترابط عالمي وزيادة التنقل بين الأفراد والبضائع، قد ساعدت في انتشار الأنشطة الإرهابية و الجريمة المنظمة عبر الحدود. هذه الظواهر أصبحت تهدد بشكل متزايد الاستقرار الإنساني على الصعيدين المحلي والعالمي[1].

اولا: تأثير العولمة على الإرهاب:

1. تعزيز شبكات الإرهاب عبر الحدود:

تعد العولمة من العوامل الأساسية التي أسهمت في زيادة قوة الشبكات الإرهابية. فمن خلال تطور وسائل الاتصال الحديثة و التكنولوجيا، أصبح بالإمكان إنشاء شبكات إرهابية دولية تشن هجمات من خلال التنظيمات العابرة للحدود. باستخدام الإنترنت، يمكن للإرهابيين التنسيق و التخطيط للهجمات بسهولة، دون الحاجة للتواجد الفعلي في نفس الموقع[2].

التواصل الفوري عبر الإنترنت سهل على الإرهابيين تبادل المعلومات والتعليمات.

تمويل الإرهاب أصبح أسهل بفضل الأنظمة المالية الرقمية التي لا تعترف بالحدود الجغرافية.

2.الهجمات الإرهابية العابرة للحدود:

أدى التطور التكنولوجي الذي صاحب العولمة إلى زيادة قدرة الجماعات الإرهابية على تنفيذ هجمات دولية، مثل الهجمات على الأنظمة المالية أو البنى التحتية الحيوية في العديد من البلدان. هذه الهجمات غالبًا ما تكون أكثر دموية و مؤلمة للمجتمعات، مما يزيد من عدم الاستقرار ويهدد الأمن الإنساني على نطاق واسع.

[1] –United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Global Study on Terrorism, 2020, pp. 24–28.

[2] – د. بن ناصر عبد الحكيم، الإرهاب في الجزائر: الأبعاد والتحديات في ظل العولمة، مجلة العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 18، 2021، ص. 61–70.

3.التشجيع على انتشار التطرف:

العولمة، من خلال اتصالاتها الواسعة، قد سهلت من نشر أيديولوجيات متطرفة. الجماعات الإرهابية تستغل وسائل الإعلام و الإنترنت لنشر أفكارها المتطرفة واستقطاب الشباب في جميع أنحاء العالم، مما يساهم في توسيع دائرة التطرف وزيادة التهديدات الأمنية[1].

ثانيا: تأثير العولمة على الجريمة المنظمة:

1. انتشار شبكات الجريمة المنظمة عبر الحدود:

العولمة ساعدت في توسيع أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي. بفضل زيادة التنقل و التجارة الدولية، أصبحت منظمات الجريمة تستطيع نقل المخدرات، الأسلحة، و الأشخاص عبر الحدود بكفاءة أكبر.

يتم تهريب المخدرات بين القارات بواسطة شبكات دولية محكمة، كما أن تجارة الأسلحة أصبحت أكثر تشابكًا بسبب الأسواق العالمية المتنوعة.

2.الاتجار بالبشر:

من أخطر أنواع الجريمة المنظمة التي تأثرت بالعولمة هو الاتجار بالبشر. بفضل فتح الحدود وسهولة التنقل، أصبحت المنظمات الإجرامية قادرة على تهريب البشر عبر الحدود لغرض الاستغلال الجنسي أو العمالة القسرية. هذه الظاهرة تتزايد بشكل كبير، مما يشكل تهديدًا خطيرًا على الأمن الإنساني[2].

[1]– د. بن ناصر عبد الحكيم، الإرهاب في الجزائر: الأبعاد والتحديات في ظل العولمة، مجلة العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 18، 2021، ص. 61–70.

[2]– حميدة شريف، الإرهاب وتأثيره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2020، ص. 45–50.

3.التهديدات السيبرانية والجريمة الإلكترونية:

الجريمة الإلكترونية هي نوع آخر من أنواع الجريمة المنظمة التي تتزايد بفعل العولمة. الجريمة السيبرانية، مثل الاختراقات الإلكترونية، الابتزاز الإلكتروني، و سرقة البيانات، قد تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع. تعتبر هذه الجرائم أكثر تعقيدًا لأنها تجري عبر الإنترنت وعبور الحدود الدولية بسهولة، ما يجعل من الصعب على الدول ملاحقة المجرمين ومحاسبتهم[1].

ثالثا: الأبعاد الأمنية للعولمة على مستوى الأمن الإنساني:

1.تحديات الأمن السيبراني:

العولمة زادت من اعتماد الدول على التكنولوجيا و الأنظمة الرقمية في حياتها اليومية، سواء في التجارة أو الخدمات الحكومية أو في القطاع المالي. هذا التوسع في استخدام الإنترنت والأنظمة الرقمية فتح المجال أمام الجرائم السيبرانية التي يمكن أن تؤثر على الأمن الإنساني. الهجمات الإلكترونية قد تستهدف المؤسسات الحكومية أو الشركات أو الأفراد، مما يهدد الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي[2].

2.تحديات مكافحة الإرهاب الدولي:

العولمة زادت من صعوبة مكافحة الإرهاب الدولي، حيث التمويل، التنقل، و الاستقطاب أصبحت تتم بشكل غير تقليدي. الحركات الإرهابية لم تعد مقتصرة على الدول المحددة بل أصبحت مشكلة عالمية تتطلب تعاونًا دوليًا من خلال الشرطة الدولية (الإنتربول) و منظمات الأمم المتحدة وغيرها.

---

[1] –UNODC, Transnational Organized Crime Threat Assessment, 2022, pp. 11–20.

[2] – بن سعدة أحمد، الحدود الجزائرية بين الأمن والتنمية: التهديدات الأمنية المعاصرة، دار الهدى، 2020، ص. 88–95.

3.تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي:

العولمة تؤدي إلى تحديات سياسية واجتماعية عميقة، حيث أصبحت الدول أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية من خلال الهجمات الإرهابية أو الجريمة المنظمة. في بعض الأحيان، يؤدي هذا إلى تقويض الاستقرار الداخلي في بعض البلدان التي قد تصبح ساحة مفتوحة للجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية[1].

رابعا: سبل مكافحة تأثير العولمة على الإرهاب والجريمة المنظمة

1. تعزيز التعاون الدولي:

من أهم سبل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة هي تعزيز التعاون الدولي بين الدول والمنظمات العالمية. التعاون في مكافحة الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود يتطلب تبادل المعلومات، تعزيز التنسيق بين أجهزة الشرطة الدولية، ووضع استراتيجيات أمنية مشتركة[2].

2.تطوير الأنظمة القانونية:

من الضروري تطوير الأنظمة القانونية الوطنية والدولية لمكافحة هذه التهديدات، من خلال وضع قوانين مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة وتفعيلها على مستوى عالمي، لضمان محاكمة الجناة وتقديمهم للعدالة[3].

[1]– خديجة عبد السلام، الجريمة المنظمة والأمن الإنساني في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة باتنة، العدد 10، 2021، ص. 112–118.

[2]– مركز الدراسات الدولية، التعاون الدولي في مواجهة الجريمة المنظمة، 2020.

[3] –Interpol, Annual Global Security Review, 2023, p. 33.

3.تعزيز الرقابة على الإنترنت:

يجب تعزيز الرقابة على الأنشطة الإلكترونية، وتحسين الأمن السيبراني لمواجهة الجريمة الإلكترونية. ويشمل ذلك زيادة التوعية حول التهديدات الإلكترونية ووضع تقنيات أمان فعالة لحماية المؤسسات والأفراد من الهجمات السيبرانية.

إن العولمة قد ساهمت بشكل غير مباشر في توسيع نطاق الإرهاب و الجريمة المنظمة على مستوى العالم.

وبالرغم من أنها قد تجلب العديد من الفرص التنموية والاقتصادية، إلا أنها في ذات الوقت تمثل تهديدًا متزايدًا للأمن الإنساني. لمواجهة هذه التحديات، يتعين على الدول التعاون بشكل مكثف لضمان الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم[1].

[3] أحمد، محمد عبد الله، الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية الراهنة، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2021، ص 121.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل، تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي لمصطلح "الأمن الإنساني"، الذي يُعدّ من المفاهيم الحديثة نسبيًا في الحقل السياسي والدولي، ويعكس تحوّلًا عميقًا في فهم ماهية الأمن، إذ لم يعد يقتصر على حماية الدولة من العدوان الخارجي، بل أصبح يركّز على أمن الفرد ورفاهيته في مختلف المجالات: الصحية، الغذائية، الاقتصادية، البيئية، والسياسية.

كما أبرزت في هذا الفصل الجذور التاريخية لنشأة هذا المفهوم، ودور الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلورته، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. وتم التمييز بينه وبين المفاهيم التقليدية للأمن، مع إبراز مكوناته الأساسية السبعة.

وفي ظل المتغيرات العالمية الراهنة، ظهر جليًا أن التهديدات التي تواجه الإنسان أصبحت أكثر تعقيدًا وتشابكًا، مما يستوجب مقاربة أمنية جديدة تنطلق من الإنسان نفسه باعتباره محور كل السياسات التنموية والأمنية. وقد أظهرت الأزمات المتعددة، مثل الجائحة العالمية، التغير المناخي، والنزاعات المسلحة، هشاشة نظم الحماية التقليدية، مما يبرز الحاجة الملحة إلى اعتماد منظور الأمن الإنساني كإطار مرجعي لبناء استراتيجيات فعّالة ومستدامة.

الفصل الثاني
آليات تعزيز الأمن الإنساني في ظل المتغيرات العالمية

في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، أصبح الأمن الإنساني من القضايا التي تستدعي الاهتمام والعناية على مختلف الأصعدة، سواء على مستوى الدول أو المنظمات الدولية. تتعدد هذه المتغيرات وتشمل الأزمات الاقتصادية، الحروب والنزاعات المسلحة، التغيرات البيئية، والتحديات الناتجة عن العولمة، التي تضع الأمن الإنساني في مواجهة تهديدات مستمرة تتطلب استراتيجيات وآليات فعالة للتصدي لها.

الأمن الإنساني لا يقتصر فقط على جوانب الحماية العسكرية، بل يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والسياسية. وفي هذا السياق، يعكس تعزيز الأمن الإنساني ضرورة حيوية لتوفير حياة كريمة وآمنة للإنسان في ظل المخاطر الحالية والمتزايدة.

مع تزايد التحديات العالمية، تتعاظم الحاجة إلى آليات فعالة لدعم الأمن الإنساني، تشمل تنسيق الجهود بين الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، بالإضافة إلى توظيف التقنيات الحديثة والموارد البشرية المتخصصة، لخلق بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا.

فصلنا الثاني من المذكرة سيتناول آليات تعزيز الأمن الإنساني، حيث سنتطرق إلى استراتيجيات متعددة تشمل التعاون الدولي، التقنيات الحديثة، التطوير المؤسسي، و العدالة الدولية.

كما سيتم التركيز على الدور الحاسم للمنظمات الدولية في تحسين الاستجابة للأزمات وتوفير بيئة آمنة ومستقرة تضمن حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته.

إن تعزيز الأمن الإنساني يتطلب أيضًا تبني مفاهيم جديدة تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات، و استراتيجيات شاملة تركز على حماية الإنسان من كافة أشكال التهديدات التي قد تطرأ نتيجة للظروف العالمية المتغيرة.

المبحث الأول: دور المؤسسات الدولية والإقليمية في تعزيز الأمن الإنساني

في عالم متشابك ومتداخل بشكل متزايد، أصبحت المؤسسات الدولية والإقليمية أحد العوامل الرئيسية في تعزيز الأمن الإنساني. تتعرض الإنسانية لتحديات متعددة، تشمل الحروب والنزاعات المسلحة، الأزمات الاقتصادية، التغيرات البيئية، والأوبئة، مما يجعل الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات أكثر أهمية من أي وقت مضى. إذ يسعى المجتمع الدولي، من خلال هذه المؤسسات، إلى وضع آليات فعالة للتعاون وتنسيق الجهود لمواجهة تهديدات الأمن الإنساني.

تتمثل المؤسسات الدولية والإقليمية في منظمات الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، منظمة الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط، وغيرها من الهيئات، التي تعمل على تعزيز الأمن الإنساني عبر مجموعة من الأنشطة والآليات مثل تقديم المساعدات الإنسانية، دعم السياسات الوقائية، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان

تعمل هذه المؤسسات على وضع إستراتيجيات أمنية شاملة ترتكز على التعاون بين الدول والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات الأمنية العالمية. كما أن هذه المؤسسات تقدم منصات للتفاوض، وتساهم في حل النزاعات و تعزيز استقرار الدول، بالإضافة إلى توجيه الدعم في المجالات الإنسانية والاقتصادية.

إن دور المؤسسات الدولية والإقليمية لا يقتصر على التدخل في الأزمات والتهديدات الأمنية فقط، بل يمتد أيضًا إلى تعزيز الاستقرار طويل الأمد من خلال التنمية المستدامة، حماية حقوق الإنسان، و تحقيق العدالة الدولية. كما أنها تساهم في توفير الآليات اللازمة لضمان الاستجابة السريعة والفعالة للأزمات الإنسانية التي يمكن أن تهدد الأمن الإنساني.

يتناول المبحث الأول دور هذه المؤسسات في تعزيز الأمن الإنساني، ويبحث في آليات عملها، أهدافها، التحديات التي تواجهها، و نجاحاتها في تحقيق الأمن والاستقرار على المستوى العالمي والإقليمي.

المطلب الأول: جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في تعزيز الأمن الإنساني

تُعد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية فاعلًا رئيسيًا في تعزيز الأمن الإنساني عالميًا من خلال الاستجابة للأزمات، وحفظ السلام، والتنمية المستدامة. تسهم برامجها المتخصصة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، في حماية حقوق الإنسان وتقديم الدعم للمجتمعات المتضررة. كما تعمل منظمات كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي على دعم الأمن الإقليمي ومكافحة التهديدات العابرة للحدود. ورغم جهودها الواسعة، تواجه هذه الجهات تحديات كبيرة في التنفيذ، مما يتطلب تعاونًا دوليًا مستمرًا لتحقيق الأمن الإنساني الفعّال.

الفرع الأول: دور الأمم المتحدة في حماية الأمن الإنساني

تُعد الأمم المتحدة من أهم المنظمات الدولية التي تُكرس جهودها لتحقيق الأمن الإنساني على مستوى عالمي. وقد تم تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945 بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تحسين حياة الإنسان في شتى أنحاء العالم. منذ نشأتها، أصبحت الأمم المتحدة لاعبًا رئيسًا في التصدي للتهديدات التي تمس الأمن الإنساني، سواء كانت ناتجة عن النزاعات المسلحة، الكوارث الطبيعية، التغيرات البيئية، أو انتهاكات حقوق الإنسان[1].

[1]– عبد العزيز زياري، المنظمات الدولية والإقليمية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص. 120–140.

أولًا: المسؤوليات الأساسية للأمم المتحدة في مجال الأمن الإنساني:

1-الحفاظ على السلم والأمن الدوليين:

تُمثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أحد أبرز آليات الحفاظ على السلم الدولي. حيث يقوم باتخاذ قرارات إلزامية لحل النزاعات، ويشرف على عمليات حفظ السلام في المناطق التي تشهد صراعات أو تهديدات للأمن.

من خلال نشر بعثات حفظ السلام، تعمل الأمم المتحدة على منع تصاعد النزاعات، ودعم إعادة بناء المؤسسات الأمنية في البلدان التي تعاني من نزاعات[1].

2-حقوق الإنسان وحمايتها:

تسعى المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى مراقبة حالة حقوق الإنسان حول العالم، وتقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

تُسهم الأمم المتحدة في تطوير الإعلانات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات منع الإبادة الجماعية.

من خلال مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، تقدم الأمم المتحدة الحماية للاجئين وتعمل على تحسين أوضاعهم الإنسانية.

3-الاستجابة الإنسانية والمساعدات:

تُعد الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية (WHO)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، و منظمة الأغذية والزراعة (FAO) من أبرز الأدوات التي تستخدمها الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية في مناطق الأزمات[2].

[1]- سمير بن رقية، "الأمن الإنساني كمدخل جديد في العلاقات الدولية"، مجلة رؤى استراتيجية، جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2018، ص. 60-78.

[2]- UNDP، تقرير التنمية البشرية،1994، متاح على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقوم منظمة الغذاء العالمي (WFP) بتوفير المساعدات الغذائية للأشخاص المتضررين من الحروب والكوارث، بينما تشرف منظمة الصحة العالمية (WHO) على تقديم الرعاية الصحية في المناطق المتأثرة بالأوبئة.

ثانيًا: آليات عمل الأمم المتحدة في تعزيز الأمن الإنساني:

1-العمل الوقائي:

الأمم المتحدة تهدف إلى منع الأزمات قبل وقوعها، من خلال برامج التنمية المستدامة التي تساهم في تقليل الفقر و تحقيق العدالة الاجتماعية.

تقوم الأمم المتحدة بتقديم المساعدات الاقتصادية وتعزيز الإصلاحات السياسية في البلدان التي تعاني من الفقر والفساد، وهو ما يعزز من استقرار المجتمعات ويمنع نشوب النزاعات[1].

2-دور الأمم المتحدة في الوساطة وحل النزاعات:

تلعب الأمم المتحدة دورًا رئيسيًا في الوساطة بين أطراف النزاع في محاولات لحل الخلافات سلميا، كما تقوم بتوفير منصات التفاوض لتسوية النزاعات

الأمين العام للأمم المتحدة يُعتبر شخصية محورية في هذه العمليات، حيث يُفوض بإجراء مباحثات مع أطراف النزاع في محاولة لحل الأزمة دون اللجوء إلى القوة العسكرية[2].

3-الدور في تعزيز التنمية المستدامة:

تدير الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي تهدف إلى القضاء على الفقر، تحقيق العدالة والمساواة، حماية البيئة، و تعزيز التعليم، وكلها عناصر أساسية لتحقيق الأمن الإنساني.

---

[1] الجندي، محمد، الأمم المتحدة والتنمية المستدامة: رؤية معاصرة، دار الكتب الوطنية، ط1، بيروت، 2020.ص.85

[2] الراوي، عماد، النظام الدولي ودور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات المسلحة، المركز العربي للدراسات السياسية، ط2، القاهرة، 2019.ص.134

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الذي يركز على تعزيز القدرات الوطنية، و المشاريع الاقتصادية، و إعادة بناء البنية التحتية في الدول المتضررة من النزاعات أو الكوارث الطبيعية.

ثالثًا: التحديات التي تواجه دور الأمم المتحدة في حماية الأمن الإنساني:

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة، إلا أن هناك عدة تحديات تعوق دورها في تحقيق الأمن الإنساني:

1-القيود السياسية: في بعض الأحيان، تواجه الأمم المتحدة صعوبة في اتخاذ قرارات حاسمة بسبب الانقسامات السياسية بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن، حيث يمكن لبعض الدول الكبرى أن تستخدم حق الفيتو لتعطيل قراراتها[1].

2-التمويل والتنسيق: تفتقر بعض العمليات الإنسانية إلى التمويل الكافي أو التنسيق الفعال بين الوكالات المختلفة، مما يؤثر على جودة الاستجابة للأزمات[2].

3-تعقيدات النزاعات: النزاعات المسلحة في بعض المناطق قد تتسم بالتعقيد الشديد بسبب تعدد الأطراف المتورطة، وهو ما يعقّد مهمة الأمم المتحدة في تطبيق حلول سلمية[3].

[1]- عبد العزيز زياري، المنظمات الدولية والإقليمية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص. 138-140.

[2]- نسيمة بوعافية، "مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 3، 2018، ص. 98-103.

[3]- عبد القادر جدي، "دور المنظمات الدولية في تعزيز الأمن الإنساني"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة باتنة، 2015، ص. 97-99.

بلا شك، الأمم المتحدة تمثل حجر الزاوية في حماية الأمن الإنساني عالميًا، من خلال استراتيجيات متعددة تشمل حفظ السلام، الوساطة، تقديم المساعدات الإنسانية، و تعزيز حقوق الإنسان.

ورغم التحديات التي تواجهها، فإن الأمم المتحدة تواصل عملها الدؤوب لضمان بيئة آمنة ومستقرة للمواطنين في مختلف أنحاء العالم.

الفرع الثاني :دور المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية.

تُعد المنظمات غير الحكومية (NGOs) من الفاعلين الرئيسيين في تقديم المساعدات الإنسانية في حالات الأزمات والكوارث. تتميز هذه المنظمات بأنها مستقلة عن الحكومات، ولها دور حيوي في التخفيف من معاناة المتضررين، و تحقيق الأمن الإنساني في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، كوارث طبيعية، أو أزمات إنسانية أخرى[1].

أولًا: أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية:

1-الاستجابة السريعة للأزمات:

تتمتع المنظمات غير الحكومية بمرونة عالية في التحرك السريع عند حدوث الأزمات. حيث يمكن لهذه المنظمات نشر فرقها الميدانية وتقديم الدعم الإنساني بشكل سريع وفعال إلى المناطق المتضررة، سواء كانت مساعدات غذائية، رعاية صحية، مأوى، أو مياه نقية.

[1]- فريدة كركوش، "المنظمات غير الحكومية ودورها في الاستجابة الإنسانية"، مجلة دراسات دولية، جامعة تبسة، العدد 12، 2021، ص. 55-70.

2-الوجود في مناطق يصعب الوصول إليها:

في العديد من الحالات، تكون المنظمات غير الحكومية قادرة على الوصول إلى المناطق النائية أو المناطق المحاصرة حيث تكون الحكومات أو الوكالات الدولية الأخرى غير قادرة على الوصول إليها بسبب المخاطر الأمنية أو القيود اللوجستية.

هذه المنظمات تعمل من خلال الشبكات المحلية لتوفير الدعم الفوري للمحتاجين.

3-الحياد والاستقلالية:

تتمتع المنظمات غير الحكومية بالحياد السياسي، مما يسمح لها بالتفاعل مع جميع الأطراف في النزاع أو الأزمة دون انحياز. وهذه الميزة تجعلها مؤسسات ذات مصداقية في تقديم المساعدات الإنسانية لجميع الناس بغض النظر عن دينهم، عرقهم أو خلفياتهم السياسية.

ثانيًا: الأنشطة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية

1-المساعدات الغذائية والمياه:

المنظمات الإنسانية تلعب دورًا كبيرًا في توفير المساعدات الغذائية للمجتمعات المتضررة من الحروب، الكوارث الطبيعية، أو الأوبئة. بعض المنظمات مثل منظمة الصليب الأحمر و برنامج الغذاء العالمي تقوم بتوزيع المواد الغذائية الأساسية[1].

تقدم المنظمات أيضًا المياه النقية و أنظمة الصرف الصحي للحد من انتشار الأمراض المعدية في المناطق التي تعاني من نقص في البنية التحتية.

[1]- خالد فليسي، "أهمية الفاعلين غير الرسميين في النظام الدولي: المنظمات غير الحكومية أنموذجًا"، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة الجزائر 3، العدد 7، 2019، ص. 88-100

2-الرعاية الصحية والعلاج:

تُعتبر المنظمات غير الحكومية مثل أطباء بلا حدود و الصليب الأحمر الدولي من أبرز المؤسسات التي تقدم الرعاية الصحية في المناطق المنكوبة. حيث تقوم بتوفير الرعاية الطبية الطارئة، الإسعافات الأولية، علاج الأمراض المعدية، و إعادة تأهيل الجرحى.
كما تقوم هذه المنظمات بإنشاء عيادات ميدانية وتدريب الفرق الطبية المحلية في المناطق التي تحتاج إلى المساعدة [1].

2-المأوى والإغاثة:

تقدم العديد من المنظمات غير الحكومية المأوى للأشخاص المتضررين من الكوارث والنزاعات. ويشمل ذلك توفير الخيام، المساكن المؤقتة، أو المساعدات المباشرة لإعادة بناء المنازل المدمرة[2].

في بعض الحالات، توفر هذه المنظمات أيضًا المواد الأساسية مثل الملابس، الأغطية، و الأدوية.

3-الاستجابة للأزمات البيئية:

في حالات الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، الفيضانات، و الأعاصير، تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا رئيسيًا في تقديم المساعدات الطارئة لمساعدة الأشخاص المتضررين من الكوارث البيئية[3].

[1]- نوال لحرش، "دور منظمات الإغاثة غير الحكومية في مناطق النزاع"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، 2020، ص. 70-85.

[2]- حمد شفيق غربال، الدبلوماسية الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، دار النخبة، القاهرة، 2016، ص. 50-75.

[3]- حمد شفيق غربال، الدبلوماسية الإنسانية والمنظمات غير الحكومية المرجع السابق ص80

تقوم بعض المنظمات بتوفير خدمات الطوارئ في أعقاب الكوارث مثل الإغاثة الغذائية والمياه النقية، كما تشارك في إعادة البناء وتوفير الموارد لتحسين الوضع البيئي في المناطق المتضررة.

ثالثًا: التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية

المشاكل التمويلية:

تعتمد المنظمات غير الحكومية في عملها بشكل كبير على التبرعات و الدعم الخارجي من الحكومات أو القطاع الخاص. وقد تعاني هذه المنظمات من محدودية الموارد أو التمويل غير الكافي، مما قد يعيق قدرتها على تلبية احتياجات المتضررين بشكل فعال.

1-المخاطر الأمنية:

في مناطق النزاع أو التي تعاني من الاضطرابات الأمنية، قد تواجه المنظمات غير الحكومية صعوبة في الوصول إلى المناطق المتأثرة. كما يمكن أن يتعرض موظفو المنظمات ل التهديدات الأمنية أو الاعتداءات من الأطراف المتحاربة[1].

2-القيود اللوجستية:

في بعض الحالات، يمكن أن تكون القيود اللوجستية مثل البنية التحتية المدمرة، نقص وسائل النقل، أو الحدود المغلقة عائقًا أمام تنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية بسرعة وكفاءة[2].

[1] شحادة، خالد، المنظمات غير الحكومية والعمل الإنساني في مناطق النزاع، دار الهدى، ط1، عمان، 2020، ص 117

[2] منصور، ريم، التحديات اللوجستية في العمل الإنساني الدولي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ط1، بيروت، 2019، ص 94

3-التحديات القانونية:

تواجه المنظمات غير الحكومية تحديات قانونية في بعض الدول التي قد تفرض قيودًا على دخول هذه المنظمات أو تنظيم عملها، مما يصعب عليها تقديم الدعم بشكل فعال.

رابعًا: التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية:

في العديد من الحالات، تعمل المنظمات غير الحكومية جنبًا إلى جنب مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، الصليب الأحمر الدولي، و برنامج الأغذية العالمي من أجل تعزيز فعالية تقديم المساعدات الإنسانية. هذا التعاون يسمح بتنسيق أفضل للموارد، تحسين الاستجابة السريعة للأزمات، وتقديم المساعدات بطريقة أكثر تنظيمًا و تكاملًا[1].

تُعتبر المنظمات غير الحكومية عنصرًا حيويًا في الاستجابة الإنسانية، حيث تُسهم بشكل رئيسي في تقديم المساعدات الغذائية، الرعاية الصحية، المأوى، و إعادة البناء في المناطق المنكوبة. ورغم التحديات التي تواجهها، فإنها تظل جزءًا أساسيًا من شبكة الدعم الدولي التي تضمن الأمن الإنساني وتخفف من معاناة المتضررين[2].

[1] شعبان، أحمد، التعاون الدولي في العمل الإنساني: دراسة حول فعالية الشراكات الإنسانية، المركز العربي للسياسات، ط1، بيروت، 2020، ص 142

[2] ياسين، فاطمة، دور المنظمات غير الحكومية في الأزمات الإنسانية، دار الفكر المعاصر، ط1، عمان، 2019، ص 88

المطلب الثاني: المبادرات الإقليمية لحماية الأمن الإنساني

في ظل التحديات المتصاعدة التي تهدد الأمن الإنساني، تبرز المبادرات الإقليمية كوسيلة فعّالة لتعزيز التعاون بين الدول في مواجهة الأزمات، سواء كانت نزاعات، كوارث طبيعية، أو أزمات صحية واقتصادية. تسهم هذه المبادرات في تنسيق الجهود، وتخفيف المعاناة، وتحقيق الاستقرار الإقليمي، خاصة من خلال منظمات كالاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي. كما تسمح بتكامل الموارد والقدرات لتعزيز الاستجابة الإنسانية. سيركز هذا المطلب على أهمية المبادرات الإقليمية في تحقيق الأمن الإنساني، ودورها في دعم التعاون السياسي والاقتصادي لتقديم حلول مستدامة.

الفرع الأول: دور الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية في تعزيز الأمن الإنساني

يعد كل من الاتحاد الإفريقي و الجامعة العربية من أبرز المنظمات الإقليمية التي تسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن الإنساني في مناطقهم. في ظل التحديات الأمنية والإنسانية المتزايدة في إفريقيا و العالم العربي، اتخذت كل من هاتين المنظمتين خطوات هامة من أجل حماية حقوق الإنسان، و تعزيز الأمن والاستقرار، و مواجهة الأزمات في المنطقة. يقدم هذا الفرع لمحة عن الدور المحوري الذي تلعبه كل من الجامعة العربية و الاتحاد الإفريقي في تعزيز الأمن الإنساني[1]..

أولًا: دور الاتحاد الإفريقي في تعزيز الأمن الإنساني:

الاتحاد الإفريقي (AU) هو منظمة قارية تهدف إلى تعزيز الوحدة و الاندماج بين الدول الإفريقية. منذ تأسيسه في عام 2002، سعى الاتحاد الإفريقي إلى تحسين الأمن الإنساني في القارة من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات تعمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي[2].

---

[1]– أمين جبريل، "مبدأ التدخل الإنساني في القانون الإفريقي"، مجلة الدراسات السياسية والقانونية، العدد 11، 2019، ص. 91–105.

[2]– علي عبد القادر، "دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمات الإنسانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 210، 2017، ص. 100–118.

1. آلية السلم والأمن:

أنشأ الاتحاد الإفريقي آلية السلم والأمن (PSM) في عام 2004، وهي تُمثل الهيكل الرئيسي لدعم الأمن الإقليمي ومواجهة النزاعات المسلحة في القارة. تهدف هذه الآلية إلى الاستجابة السريعة للأزمات، وضمان حماية المدنيين في المناطق المتضررة من النزاعات.

من خلال قوة الاستجابة السريعة التابعة للاتحاد الإفريقي، يستطيع الاتحاد إرسال بعثات سلام و حفظ السلام إلى المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، وبالتالي توفير الحماية للسكان المدنيين المتضررين.

2. مبادرة الحماية والوقاية من الأزمات الإنسانية:

يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تنفيذ مبادرات إنسانية تهدف إلى الوقاية من الأزمات قبل حدوثها. على سبيل المثال، تم إطلاق برنامج التعاون الإنساني الذي يهدف إلى توفير الدعم الإغاثي للدول الإفريقية التي تعاني من الأزمات الإنسانية مثل المجاعات، الأوبئة، و النزاعات المسلحة.

3. التنسيق مع المنظمات الدولية:

يتعاون الاتحاد الإفريقي مع العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة و منظمات حقوق الإنسان لضمان الحماية الإنسانية وتعزيز الاستقرار الإقليمي في القارة الإفريقية. في كثير من الحالات، ينسق الاتحاد الإفريقي مع منظمة الأمم المتحدة في إرسال بعثات حفظ السلام في المناطق التي تعاني من صراعات مستمرة، مثل الصومال و دارفور[1].

4. تعزيز حقوق الإنسان في إفريقيا:

من خلال الاتحاد الإفريقي، تم تأسيس المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان، والتي تعمل على مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء. كما أطلق الاتحاد برنامج إعلان

[1]– علي عبد القادر، "دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمات الإنسانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 210، 2017، ص. 100–118.

مبادئ الأمن الإنساني في إفريقيا، الذي يركز على تعزيز الحماية و الحقوق الإنسانية في القارة.

ثانيًا: دور جامعة الدول العربية في تعزيز الأمن الإنساني:

الجامعة العربية هي منظمة إقليمية تضم الدول العربية، وتهدف إلى تحقيق التعاون السياسي، الاقتصادي، و الثقافي بين الدول الأعضاء. تسعى الجامعة العربية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في العالم العربي من خلال تنفيذ سياسات وأدوات تهدف إلى حماية الأمن الإنساني ودعم التنمية المستدامة[1].

1. مؤسسة الأمن العربي:

تسعى الجامعة العربية من خلال مؤسساتها، مثل المجلس الوزاري للأمن القومي، إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الأمنية التي تهدد الأمن الإنساني في المنطقة. يهدف هذا المجلس إلى اتخاذ إجراءات سريعة و فعّالة لمواجهة النزاعات المسلحة، الإرهاب، و التهديدات الأمنية الأخرى.

2. المساعدات الإنسانية في أوقات الأزمات:

في حالات الأزمات الإنسانية مثل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، توفر الجامعة العربية المساعدات الإنسانية اللازمة للدول الأعضاء. على سبيل المثال، قدمت اللجنة العربية للصليب الأحمر الدعم للمتضررين من الأزمات الإنسانية في سوريا و اليمن، وساعدت في توزيع المساعدات الغذائية، الدوائية، و الإغاثة الإنسانية[2].

[1]– هدى بوغرارة، "مدى فاعلية جامعة الدول العربية في حماية الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2020، ص. 80–95.

[2]– هدى بوغرارة، مرجع سابق ، ص. 80–95.

3. المساعي الإقليمية في تسوية النزاعات:

تلعب الجامعة العربية دورًا كبيرًا في تسوية النزاعات الداخلية والإقليمية بين الدول العربية. مثال على ذلك، الاتفاقات السياسية التي تتم بوساطة الجامعة لحل النزاعات في ليبيا و اليمن.

تسعى الجامعة إلى إيجاد حلول سلمية تعزز من الاستقرار وتحفظ الأمن الإنساني من خلال الدبلوماسية والضغط على الأطراف المتنازعة.

4. تعزيز التنمية المستدامة:

تُعتبر التنمية المستدامة جزءًا أساسيًا من الأجندة العربية، حيث تسعى الجامعة العربية إلى دعم المشروعات التنموية في الدول الأعضاء للحد من الفقر و المجاعة، وبالتالي تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق الأمن الإنساني على المدى الطويل.

ثالثًا: التعاون المشترك بين الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية:

التعاون في إدارة الأزمات الإنسانية:

يعمل الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية بشكل مشترك في إدارة الأزمات الإنسانية في المنطقة. على سبيل المثال، خلال أزمة دارفور في السودان، تعاونت كل من الجامعة العربية و الاتحاد الإفريقي لإرسال بعثات حفظ السلام والعمل على تقديم المساعدات الإنسانية[1].

التركيز على قضايا الأمن الإنساني:

تقوم كل من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي بالتعاون في متابعة قضايا الأمن الإنساني، خاصة في ظل النزاعات المسلحة والتحديات التي يواجهها المدنيون. يعملان معًا في تنسيق الجهود الإغاثية وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

[1]– هدى بوغرارة، مرجع سابق ، ص. 102

تلعب الجامعة العربية و الاتحاد الإفريقي أدوارًا حيوية في تعزيز الأمن الإنساني في المنطقة العربية والقارة الإفريقية على التوالي. من خلال التعاون في مجال التسوية السلمية للنزاعات، المساعدات الإنسانية، و الدبلوماسية الإقليمية، تسعى المنظمات الإقليمية إلى ضمان الحماية و الاستقرار للسكان المدنيين المتأثرين بالأزمات.

الفرع الثاني: دور التحالفات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

تُعد التحالفات الاقتصادية من أبرز الأدوات التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي و الدولي. تمثل التحالفات الاقتصادية إطارًا تكامليًا لدول مختلفة تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، وتبادل المنافع التجارية، وتقديم الحلول للأزمات الاقتصادية والاجتماعية[1].

تسهم هذه التحالفات بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتدعيم النمو المستدام، وتوفير الفرص الاقتصادية، مما يدعم في النهاية تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو بيئية.

1. تعزيز التجارة والاستثمار:

إحدى الطرق الرئيسية التي تحقق بها التحالفات الاقتصادية التنمية المستدامة هي من خلال تعزيز التجارة البينية و الاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء. من خلال هذا التعاون الاقتصادي:

[1]– منصور بوضياف، الاقتصاد الإقليمي والتنمية المستدامة في إفريقيا، دار الهدى، الجزائر، 2019، ص. 55–75.

-تعزيز الوصول إلى أسواق جديدة:

عبر التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي أو اتفاقيات التجارة الحرة، يمكن للدول الأعضاء زيادة وصولها إلى أسواق جديدة، وبالتالي تعزيز التجارة الدولية التي تساهم في نمو اقتصاد اتهم[1].

-**زيادة تدفق الاستثمارات:** تشجع التحالفات الاقتصادية على الاستثمار المتبادل بين الدول الأعضاء.

من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار، يمكن للبلدان الأعضاء في التحالفات الاقتصادية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدعم التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة

2. تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي:

التحالفات الاقتصادية تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في عدة جوانب:

-تحفيز النمو الاقتصادي:

من خلال إزالة الحواجز التجارية وتعزيز حركة السلع و رؤوس الأموال و العمالة بين الدول الأعضاء، يمكن للتحالفات أن تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المشاركة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة[2].

[1]– رشيد بوسعيد، "التكامل الاقتصادي العربي وأثره على الأمن الإنساني"، مجلة السياسة والتنمية، العدد 9، جامعة وهران، 2020، ص. 101–118.

[2] -UNCTAD Report ،"Trade and Development in Africa under AfCFTA" ،2021.

-تقليل الفجوات التنموية:

بعض التحالفات الاقتصادية، مثل اتفاقية التجارة العربية الحرة (GAFTA) أو الاتحاد الإفريقي، تساهم في تقليص الفجوات التنموية بين الدول الغنية والفقيرة من خلال التركيز على التنمية المتوازنة بين جميع الأعضاء، وبالتالي تعزيز العدالة الاجتماعية و المساواة.

3. تعزيز التعاون في المجالات البيئية:

تلعب التحالفات الاقتصادية دورًا مهمًا في الاستدامة البيئية من خلال التعاون المشترك في مجالات مثل الطاقة المتجددة و الحد من التغيرات المناخية:

-التعاون في مجال الطاقة:

من خلال التحالفات الاقتصادية، تتعاون الدول الأعضاء في استخدام الموارد الطبيعية المتجددة مثل الطاقة الشمسية و الطاقة الريحية، مما يعزز جهود الدول في مكافحة التغيرات المناخية ويدعم الاستدامة البيئية.[1]

-حماية البيئة:

من خلال الاتفاقات البيئية المشتركة، يمكن للدول في التحالفات الاقتصادية تبادل التقنيات البيئية وتطوير استراتيجيات حماية البيئة التي تعزز من التنمية المستدامة على مستوى إقليمي ودولي.

[1]- بشرى قرماش، "دور التعاون الإقليمي في دعم مشاريع الطاقة المتجددة"، مجلة الاقتصاد والطاقة، جامعة سطيف، العدد 12، 2022، ص. 44-61.

4. التنمية البشرية وتحسين جودة الحياة:

التحالفات الاقتصادية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد إلى التنمية البشرية وتحسين جودة الحياة:

-الاستثمار في التعليم والصحة:

من خلال التعاون الاقتصادي، يمكن للدول أن تبني شراكات في المجالات التعليمية والصحية. فمثلاً، يمكن تحسين التعليم في الدول الأقل تقدمًا من خلال برامج المنح الدراسية، أو تحسين الخدمات الصحية من خلال التعاون في مجال البحث الطبي والطب الوقائي[1].

-خلق فرص العمل:

من خلال تعزيز الاستثمارات وتوسيع الأنشطة الاقتصادية، يمكن للتحالفات الاقتصادية توفير فرص العمل وزيادة دخل الأفراد، مما يسهم في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

5. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا:

التحالفات الاقتصادية توفر منصة مشتركة لتبادل التكنولوجيا و الابتكار بين الدول الأعضاء، وهو أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة في عصر التكنولوجيا المتقدمة. يشمل ذلك:

-نقل التكنولوجيا:

من خلال التحالفات الاقتصادية، يمكن نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مما يعزز القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة[2].

[1] يوسف، حسن عبد الله، التعاون الدولي والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص. 88

2 العبيدي، فؤاد محمود، الاقتصاد الدولي وتحديات العولمة، ط1، دار الصفاء للنشر، عمّان، 2019، ص. 205

-تشجيع البحث والابتكار:

من خلال التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية في الدول الأعضاء، يمكن للتحالفات الاقتصادية تحفيز الابتكار في القطاعات المختلفة مثل التكنولوجيا الزراعية و الذكاء الاصطناعي، مما يعزز التنمية المستدامة.

6. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.:

التحالفات الاقتصادية تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي في البلدان الأعضاء، حيث تسهم في:

-تعزيز السلم والأمن:

من خلال التعاون الاقتصادي، يمكن تقليل النزاعات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، مما يعزز الاستقرار السياسي[1].

-العدالة الاجتماعية:

من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المختلفة في التحالف، يمكن تحقيق التوزيع العادل للموارد، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويحد من الفوارق الاجتماعية[2].

[1] عبد السلام، كمال الدين، الاقتصاد السياسي للأمن الدولي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2020، ص. 134

[2] بن عمر، فوزي، العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ط1، دار الخلود للنشر، الجزائر، 2018، ص. 97

7.أمثلة على التحالفات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة:

-الاتحاد الأوروبي (EU):

يعد من أبرز الأمثلة على التحالفات الاقتصادية التي حققت تنمية مستدامة، من خلال التكامل الاقتصادي في مجالات البيئة، الطاقة المتجددة، و التجارة، فضلاً عن دعم الدول النامية في محاربة الفقر والتغير المناخي[1].

-اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA):

تهدف إلى تعزيز التجارة بين الدول الإفريقية، وتوفير فرص النمو الاقتصادي، مع التركيز على التنمية المستدامة من خلال التعاون في مجالات التنمية و الاستدامة البيئية[2].

-اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA):

تسعى الدول العربية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولها الأعضاء، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحفيز الاستثمارات و الابتكار، بالإضافة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية بين الدول الأعضاء.

تلعب التحالفات الاقتصادية دورًا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة على مستويات متعددة. من خلال تعزيز التجارة، الاستثمار، الابتكار، و التعاون البيئي، تساهم هذه التحالفات في تعزيز الاستقرار السياسي و التنمية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة وتحقيق الرفاه الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي[3].

[1] مراد، أحمد، التكامل الاقتصادي الأوروبي وأثره على التنمية المستدامة، ط1، دار الحكمة، بيروت، 2021، ص. 112

[2] عبد الغني، سامية، آفاق التكامل الإفريقي في ظل اتفاقية AfCFTA، ط1، دار الأيام، عمان، 2022، ص. 87

3 الهاشمي، ياسين، التعاون الاقتصادي العربي في إطار GAFTA، ط1، المركز العربي للنشر، القاهرة، 2019، ص. 135

المبحث الثاني: استراتيجيات تعزيز الأمن الإنساني على المستوى الوطني والدولي

يعتبر الأمن الإنساني من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام دولي في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها الإنسانية من جراء الأزمات المتنوعة، سواء كانت طبيعية، اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات فعّالة لتعزيز الأمن الإنساني، على المستويين الوطني و الدولي، بهدف ضمان حقوق الأفراد وحمايتهم من المخاطر التي تهدد حياتهم، حريتهم، ورفاههم.

إن تعزيز الأمن الإنساني يعد عملية شاملة تتطلب تنسيقًا وتعاونًا بين مختلف المؤسسات الوطنية والدولية، حيث يتم التركيز على عدة محاور أساسية مثل الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية المستدامة، حماية حقوق الإنسان، والأمن الاجتماعي. وقد تزايدت أهمية هذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة للأحداث السياسية الكبرى مثل النزاعات المسلحة، الإرهاب، الأوبئة، التغيرات المناخية، مما زاد من الحاجة إلى تبني استراتيجيات شاملة تضمن تحقيق أمن الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

المطلب الأول: السياسات الوطنية لتعزيز الأمن الإنساني

يُعد تعزيز الأمن الإنساني من أولويات السياسات الوطنية التي تهدف إلى حماية الأفراد من المخاطر وتحسين ظروفهم المعيشية. وتستند هذه السياسات إلى مبادئ حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، والاستجابة للأزمات. وتعمل الدول على تحقيق ذلك من خلال استراتيجيات شاملة تشمل التنمية الاقتصادية، التعليم، الرعاية الصحية، وبناء إطار قانوني متين. كما يتطلب الأمر تنسيقًا فعّالًا بين مختلف القطاعات، واعتماد رؤية وقائية تركز على التخطيط طويل الأمد لضمان أمن إنساني مستدام.

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لضمان الاستقرار

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتعزيز الأمن الإنساني وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي. حيث أن توفير الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية يشكلان عاملين أساسيين لتحقيق رفاهية الأفراد وحمايتهم من المخاطر التي تهدد حياتهم، مثل الفقر، البطالة، والأزمات الاقتصادية[1].

[1]– ناصر عبد الكريم، "الإصلاحات الاقتصادية كمدخل لتحقيق الاستقرار"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 42، 2020.

1. الإصلاحات الاقتصادية:

تستهدف الإصلاحات الاقتصادية تحسين الوضع المالي للدولة، وتعزيز قدراتها على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية، مثل التعليم، الصحة، الإسكان، والرفاه الاجتماعي. تشمل هذه الإصلاحات عدة جوانب:

-تنويع مصادر الدخل:

يعد تنويع الاقتصاد من أهم الإجراءات التي تساهم في تقليل الاعتماد على مصادر محدودة للإيرادات. حيث يمكن للدول أن تطور قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا، السياحة، والزراعة المستدامة لتوفير فرص عمل وزيادة الإنتاجية[1].

-مكافحة الفقر والبطالة:

من خلال وضع سياسات تهدف إلى زيادة فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. كما يمكن توفير برامج تدريبية وتأهيلية للمواطنين لتمكينهم من التكيف مع متطلبات سوق العمل.

-تحسين إدارة الموارد:

يتطلب ذلك تطبيق سياسات الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية والموازنة العامة للدولة، لتوجيه تلك الموارد نحو مشاريع تنموية تحسن من مستوى معيشة المواطنين وتحقق التنمية المستدامة[2].

[1] حمدي، أحمد. التنمية الاقتصادية وتحديات المستقبل. دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 2019، ص. 125

[2] صالحي، نبيلة. الفقر والبطالة في الوطن العربي: الواقع والحلول. منشورات جامعة الجزائر، ط1، الجزائر، 2020، ص. 88

الاستثمار في البنية التحتية: تشمل الإصلاحات الاقتصادية أيضًا تحسين البنية التحتية مثل الطرق، وسائل النقل، والطاقة، وهو ما يساعد على تسهيل حركة الأفراد والبضائع، ويعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

2. الإصلاحات الاجتماعية:

من جهة أخرى، تشكل الإصلاحات الاجتماعية حجر الزاوية في توفير استقرار اجتماعي وحقوق الإنسان، حيث تركز على حماية الحقوق الأساسية للأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال:

-العدالة الاجتماعية والمساواة:

تهدف الإصلاحات الاجتماعية إلى تقليص الفجوات الاجتماعية وتعزيز المساواة بين الأفراد، خاصة في مجالات التعليم، الصحة، والإسكان. وذلك من خلال وضع سياسات تهدف إلى توزيع الثروة بشكل عادل وتوفير فرص متساوية للجميع[1].

-الرعاية الصحية والتعليم:

توفر الإصلاحات الاجتماعية سياسات لتحسين نظام الرعاية الصحية ليشمل جميع المواطنين، مع التركيز على تقديم خدمات طبية بأسعار معقولة. كما تساهم في تحسين نظام التعليم لضمان تكافؤ الفرص، وتقديم التعليم الأساسي للجميع لتأهيلهم لسوق العمل[2].

[1] عبد الرحيم، مصطفى. العدالة الاجتماعية في السياسات العامة. دار الكتب الوطنية، ط1، بيروت، 2020، ص. 72

[2] الكومي، سامية. إصلاحات التعليم والصحة وأثرها في التنمية البشرية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية، ط2، القاهرة، 2018، ص. 101

-العدالة القضائية وحماية الحقوق:

يشمل هذا تعزيز النظام القضائي لضمان أن جميع الأفراد يتمتعون بحماية قانونية عادلة، ويشمل ذلك حماية حقوق المرأة، الطفل، والأقليات، فضلاً عن توفير آليات للمساعدة القانونية في حال حدوث انتهاكات للحقوق.

-إصلاحات في مجال العمل:

من خلال وضع قوانين حماية حقوق العمال، بما في ذلك ضمان الأجور العادلة، ظروف العمل الآمنة، و المساواة بين الجنسين في بيئات العمل.

3. التحديات في تنفيذ الإصلاحات:

بالرغم من أهمية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز الأمن الإنساني، إلا أنها تواجه عدة تحديات، مثل:

-**التمويل الكافي:** يتطلب تنفيذ الإصلاحات استثمارات ضخمة قد تكون صعبة على بعض الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة[1].

-**المقاومة السياسية:** قد تواجه الإصلاحات مقاومة من قبل القوى السياسية أو بعض الفئات المستفيدة من الوضع القائم

-**الفساد:** يعد الفساد من أكبر المعوقات التي يمكن أن تحد من نجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] عبد الله، ناصر. تمويل الإصلاحات في الدول النامية: التحديات والفرص. دار الفكر العربي، ط1، بيروت، 2021، ص. 56

[2] حسنين، فاطمة. معوقات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، القاهرة، 2019، ص. 88

4. دور الإصلاحات في تعزيز الأمن الإنساني:

إن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى:

تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يسهم في تحسين مستوى حياة المواطنين وحمايتهم من الأزمات الاقتصادية.

-تقليل الفوارق الاجتماعية:

مما يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي.

-الحد من الفقر والبطالة:

من خلال تحسين الفرص الاقتصادية، وبالتالي الحد من الجريمة والصراعات الداخلية.

-تحقيق العدالة الاجتماعية:

مما يساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، ويؤدي إلى استقرار سياسي أكبر.

فإن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تعد من الركائز الأساسية لتعزيز الأمن الإنساني على المستوى الوطني، حيث تساهم في معالجة أسباب التوتر الاجتماعي والاقتصادي، وتساعد في توفير بيئة آمنة ومستقرة تمكن الأفراد من التمتع بحياة كريمة[1].

[1] عبد العزيز، منى. الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحقيق الأمن الإنساني. دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2020، ص. 102.

الفرع الثاني: السياسات البيئية والصحية لتعزيز الأمن الإنساني

تعتبر السياسات البيئية والصحية من العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز الأمن الإنساني، حيث أن البيئة الصحية المستدامة تشكل حجر الزاوية لضمان رفاه الإنسان وحمايته من المخاطر التي تهدد حياته وحمايته من الأزمات الصحية والبيئية. ومن هنا، تلعب السياسات البيئية والصحية دورًا محوريًا في تعزيز الاستقرار الاجتماعي و تحقيق التنمية المستدامة[1].

1. السياسات البيئية:

تتعلق السياسات البيئية بحماية البيئة الطبيعية والتعامل مع الموارد الطبيعية بشكل مستدام، حيث أن البيئة السليمة تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان وحياته. يمكن تلخيص دور السياسات البيئية في تعزيز الأمن الإنساني من خلال الجوانب التالية:

-التصدي لتغير المناخ والتلوث البيئي:

يعد تغير المناخ من التحديات البيئية الكبرى التي تهدد الأمن الإنساني، حيث يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة، تدهور الموارد المائية، وزيادة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف. من هنا، تحتاج الدول إلى وضع سياسات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال الطاقة المتجددة وتقنيات النظافة البيئية[2].

[1]- ليلى العابد، "السياسات البيئية وأثرها في الأمن الإنساني"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة عنابة، العدد 12، 2021.

[2]- رقية بن عبد الله، "تغير المناخ والأمن الإنساني في المنطقة العربية"، مجلة البيئة والتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة، العدد 10، 2021.

- إدارة الموارد الطبيعية المستدامة:

يتطلب تعزيز الأمن الإنساني ضمان استخدام الموارد الطبيعية (مثل الماء، التربة، الغابات) بشكل مستدام، بحيث يتم الحفاظ على هذه الموارد للأجيال القادمة وتفادي الاستغلال المفرط. ويمكن تطبيق هذا من خلال التشريعات البيئية التي تضمن الحفاظ على البيئة.

-حماية التنوع البيولوجي:

يشكل التنوع البيولوجي جزءًا أساسيًا من التوازن البيئي الذي يؤثر بشكل مباشر على الأمن الإنساني. تهدف السياسات البيئية إلى حماية الأنواع الحية والنظم البيئية، مما يساهم في تحقيق الاستدامة وحماية الأنظمة الغذائية وموارد الحياة[1].

-الحد من الكوارث الطبيعية:

تتسبب الكوارث البيئية مثل الفيضانات والزلازل والحرائق في تهديد حياة الإنسان. لذلك، من الضروري وجود سياسات بيئية تركز على التقليل من المخاطر البيئية، مثل تحسين البنية التحتية لمقاومة الكوارث الطبيعية وتطوير نظام الإنذار المبكر[2].

[1] الجوهري، سامي. التنمية المستدامة والسياسات البيئية. دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2019، ص. 77.

[2] الحسن، نادية. البيئة والأمن الإنساني في ظل التغيرات المناخية. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2021، ص. 133

2. السياسات الصحية:

تعتبر الصحة العامة من أهم أبعاد الأمن الإنساني، حيث أن الصحة الجيدة تشكل شرطًا أساسيًا للعيش بكرامة وتحقيق التنمية المستدامة. تلعب السياسات الصحية دورًا كبيرًا في تعزيز الأمن الإنساني من خلال توفير الرعاية الصحية وتعزيز الوقاية من الأمراض، وتتمثل هذه السياسات في عدة جوانب:

-تعزيز نظم الرعاية الصحية:

يعد توفير الرعاية الصحية الأساسية لكل فرد في المجتمع من أهم عناصر تعزيز الأمن الإنساني يشمل ذلك توفير الخدمات الصحية الأساسية مثل التطعيمات، الرعاية الأمومية، والعلاج من الأمراض المعدية، فضلاً عن ضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية للمواطنين في المناطق النائية والفقيرة[1].

-الوقاية من الأمراض:

يركز جزء كبير من السياسات الصحية على الوقاية من الأمراض من خلال التثقيف الصحي و التوعية بالأمراض مثل الأمراض المعدية و الأوبئة، وكذلك تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الأمراض المزمنة مثل السكري والضغط الدموي. كما تساهم الوقاية من الأمراض في الحد من العبء الاقتصادي والاجتماعي على الأفراد والدول[2].

[1] عبد الرحمن، فاطمة .*الصحة والتنمية: دور السياسات الصحية في تحقيق الأمن الإنساني* .دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2020، ص. 95

[2] عبد الغني، خالد. الوقاية الصحية وأثرها في الاستقرار الاجتماعي. دار اليازوري العلمية، ط1، عمّان، 2019، ص. 120

-الاستجابة للأزمات الصحية والطوارئ:

في ظل تفشي الأوبئة مثل كوفيد-19 أو الأمراض المعدية الأخرى، تلعب السياسات الصحية دورًا حيويًا في الاستجابة السريعة والتعامل مع الأزمات الصحية من خلال تنظيم حملات تطعيم، توفير الأدوية والمستلزمات الطبية، وتفعيل نظام الاستجابة السريعة للأوبئة[1].

-توسيع التغطية الصحية الشاملة:

تساهم السياسات الصحية في تعزيز العدالة الصحية من خلال توسيع التغطية الصحية الشاملة التي تضمن حصول الجميع على الخدمات الصحية دون أي تمييز. يشمل ذلك توفير التأمين الصحي للفئات الضعيفة وضمان الوصول إلى العلاج بأقل التكاليف.

3. التحديات في تنفيذ السياسات البيئية والصحية:

على الرغم من أهمية السياسات البيئية والصحية في تعزيز الأمن الإنساني، إلا أن تنفيذ هذه السياسات يواجه عدة تحديات، منها:

-التمويل المحدود:

تحتاج السياسات البيئية والصحية إلى استثمارات كبيرة، وتواجه العديد من الدول صعوبة في توفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه السياسات على نطاق واسع[2].

[1]- رانيا عبد الرازق، "الصحة والأمن الإنساني في الوطن العربي"، مجلة السياسة الصحية والتنمية، جامعة القاهرة، العدد 10، 2020.

2- عبد الغني، خالد. المرجع السابق. ص. 125

-الفساد وسوء الإدارة:

قد تعيق الفساد و سوء الإدارة في بعض الدول تنفيذ السياسات البيئية والصحية بفعالية، مما يقلل من تأثير هذه السياسات في تعزيز الأمن الإنساني.

-التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية:

تؤثر التغيرات المناخية بشكل مباشر على الأمن البيئي، مما يفرض تحديات إضافية على الدول لتبني حلول مستدامة لمكافحة هذه التأثيرات.

4. دور السياسات البيئية والصحية في تعزيز الأمن الإنساني:

إن تطبيق السياسات البيئية والصحية يسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن الإنساني على النحو التالي:

-**تحقيق استقرار بيئي:** يساعد في الحفاظ على الأنظمة البيئية وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف، مما يضمن استدامة الحياة للإنسان.

-**حماية صحة الإنسان:** من خلال تحسين جودة الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض، مما يعزز رفاه الأفراد ويقلل من العبء الصحي والاجتماعي.

-**تعزيز الرفاه الاجتماعي:** عبر تحسين مستويات المعيشة والحد من التحديات البيئية والصحية التي قد تؤثر سلبًا على المجتمع.

تعد السياسات البيئية والصحية ركيزة أساسية في تعزيز الأمن الإنساني، حيث تسهم في حماية الإنسان من التهديدات البيئية والصحية التي قد تؤثر على حياته وجودته[1].

[1] علي، محمد عبد الرحمن. السياسات البيئية والصحية في ضوء الأمن الإنساني. دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2020، ص. 92.

المطلب الثاني: التعاون الدولي لمواجهة التحديات الأمنية العالمية

في ظل العولمة وتزايد التحديات الأمنية التي تهدد الاستقرار العالمي، أصبح التعاون الدولي أمرًا لا غنى عنه في مواجهة هذه التحديات. فقد تطورت التهديدات الأمنية بشكل متسارع من الحروب التقليدية إلى النزاعات المسلحة غير النظامية، مرورًا بالإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والبيئية والصحية التي تؤثر على الأمن العالمي.

لقد برزت أهمية التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لمواجهة هذه التحديات الأمنية العالمية. فالتحديات الأمنية لم تعد مقتصرة على الحدود الجغرافية للدول، بل أصبحت تهدد النظام العالمي بأسره. ولذلك، يتطلب التصدي لهذه التهديدات استراتيجيات منسقة تركز على التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات المعنية لتعزيز الأمن الإنساني وضمان الاستقرار العالمي.

الفرع الأول: تعزيز الشراكات الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

تعد مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من أكبر التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحديث. هذه التهديدات لا تقتصر على حدود الدول أو القارات، بل تنتشر عبر حدود جغرافية متباعدة، مما يستدعي تعزيز التعاون الدولي بشكل غير مسبوق. تتطلب مواجهة هذه الظواهر نهجًا جماعيًا يتمثل في تعزيز الشراكات الدولية بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة هذه الأشكال المعقدة من الجريمة[1].

[1] معوض، هاني. التعاون الدولي في مواجهة الجريمة المنظمة والإرهاب. دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2018، ص. 89

اولا: الإرهاب: تهديد عالمي يتطلب شراكة دولية

الإرهاب أصبح تهديدًا لا يعرف الحدود، إذ تتعدد أشكاله وأسبابه من التطرف الديني إلى النزاعات السياسية و المصالح الاقتصادية. وتتمثل أهداف الجماعات الإرهابية في ترويع المدنيين، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والضغط على الحكومات لتحقيق مطالب سياسية أو دينية. نظراً للتهديدات المتزايدة، أصبح التعاون الدولي عنصرًا أساسيًا في التصدي لهذا التحدي[1].

1-آليات تعزيز الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب:

المعاهدات والاتفاقيات الدولية: تعتبر اتفاقيات مكافحة الإرهاب من الركائز الأساسية التي تُعزز التعاون بين الدول لمكافحة الإرهاب، مثل الاتفاقيات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب و تبادل المعلومات الاستخباراتية.

-**التنسيق الاستخباراتي:** تتعاون الدول في تبادل المعلومات الاستخباراتية لملاحقة الجماعات الإرهابية قبل أن تتمكن من تنفيذ عملياتها. برامج مثل برنامج مكافحة الإرهاب عبر الإنترنت و المراكز الدولية للتنسيق الأمني (مثل الاتحاد الأوروبي و مجموعة الدول السبع الكبرى) تساهم في تحديد وتفكيك الخلايا الإرهابية.

-**التعاون القضائي:** تكمن أهمية التعاون القضائي في تسليم المجرمين الذين يمارسون الأنشطة الإرهابية في دول مختلفة وتقديمهم للمحاكمة وفقًا للقوانين الدولية. هناك تعاون مستمر بين دول مختلفة لضمان محاكمة الإرهابيين ومنعهم من الإفلات من العقاب.

[1]- هالة السعيد، "الإرهاب العابر للحدود والتعاون الدولي"، مجلة الشؤون الدولية، العدد 110، 2021.

ثانيا: الجريمة المنظمة: تحدي يعبر الحدود

الجريمة المنظمة تمثل شبكة معقدة من الأنشطة غير القانونية التي تشمل الاتجار بالمخدرات، السلاح، البشر، وغسل الأموال، والتجارة غير المشروعة. إذ تستفيد هذه الشبكات من ضعف التنسيق بين الدول وأحيانًا من التفاوت في الأنظمة القضائية.

1-آليات تعزيز الشراكة الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة:

-اتفاقيات مكافحة الجريمة المنظمة:

تم توقيع العديد من الاتفاقيات متعددة الأطراف لمكافحة الجريمة المنظمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي تضع إطارًا للتعاون الدولي في هذا المجال[1].

- التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات:

الاتجار بالمخدرات من أخطر أشكال الجريمة المنظمة. لتخليص العالم من هذه المشكلة، تعمل دول العالم معًا من خلال برامج التعاون مثل برنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لتوفير التدابير الوقائية، فضلاً عن تقنيات الكشف والحد من نشاط العصابات.

[1]- محمد عبد الخالق، "الشراكة الدولية في مواجهة الجريمة المنظمة"، مجلة الدراسات الأمنية والقانونية، العدد 15، 2021.

-مكافحة غسيل الأموال:

تشكل شبكات غسيل الأموال تهديدًا بالغ الخطورة على النظام المالي العالمي. وقد تبنت دول كثيرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و مجموعة العمل المالي (FATF) التي تروج لسياسات التعاون بين الدول للكشف عن الأنشطة غير القانونية.

ثالثا: الشراكات الإقليمية والدولية: تجارب ناجحة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

-الاتحاد الأوروبي:

قام الاتحاد الأوروبي بتطوير آليات مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الشرطة الأوروبية (يوروبول) و وكالة الأمن البحري (فرونتكس). كما يتمتع الاتحاد الأوروبي بنظام تبادل المعلومات الاستخباراتية بين دوله الأعضاء للتصدي للتهديدات الأمنية[1].

-الاتحاد الإفريقي:

لدى الاتحاد الإفريقي استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث يعمل على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء من خلال المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب و المنظمة الإفريقية للشرطة الجنائية (AFRIPOL)[2].

كما أطلق الاتحاد الإفريقي العديد من المبادرات لوقف انتشار الجريمة العابرة للحدود في مناطق الصراع مثل منطقة الساحل.

[1] بدر، إبراهيم. السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في مواجهة الإرهاب. المركز العربي للدراسات السياسية، ط1، بيروت، 2020، ص. 75

[2] منصور، عبد الحميد. أمن إفريقيا ومكافحة الإرهاب: رؤية استراتيجية للاتحاد الإفريقي. دار الفكر القانوني، ط1، القاهرة، 2019، ص. 122

-**مؤتمر التعاون الأمني في منطقة البحر الأبيض المتوسط:** يسعى هذا المؤتمر إلى تعزيز التعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب من خلال تطوير استراتيجيات مشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر، تهريب المخدرات، والحفاظ على أمن الحدود[1].

4. تحديات التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

رغم التقدم الكبير في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إلا أن هناك بعض التحديات التي يجب التغلب عليها، مثل:

-**التفاوتات القانونية بين الدول،** مما قد يصعب توحيد المعايير لمحاكمة الجرائم.

-**الصعوبات الاستخباراتية المرتبطة بتبادل المعلومات،** حيث أن بعض الدول قد تكون مترددة في تقديم معلومات حساسة.

***الفساد في بعض البلدان الذي قد يعرقل التعاون الدولي ويساهم في استدامة الأنشطة الإجرامية.:**

إن تعزيز الشراكات الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة يمثل أولوية للمجتمع الدولي في العصر الحالي. من خلال التعاون الوثيق بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، يمكن الحد من تأثير هذه التهديدات على الأمن الإنساني وحماية الاستقرار العالمي. يتطلب هذا التعاون تبني استراتيجيات فعالة وتطبيق آليات مشتركة من أجل مكافحة هذه التهديدات على جميع المستويات.

[1] الطيب، سامي .*التعاون الإقليمي في المتوسط: الأمن والهجرة والجريمة المنظمة* .منشورات المتوسط للدراسات، ط1، الجزائر، 2021، ص. 97.

الفرع الثاني: تفعيل الدبلوماسية الإنسانية ودورها في إدارة الأزمات

في ظل الأزمات العالمية المعقدة التي تشهدها العديد من مناطق العالم، أصبحت الدبلوماسية الإنسانية أداة أساسية لإدارة الأزمات والتخفيف من تأثيراتها على الأمن الإنساني. يهدف هذا النوع من الدبلوماسية إلى تقديم المساعدة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز السلام والاستقرار في المناطق المتضررة من النزاعات والأزمات. ويتطلب تفعيل هذه الدبلوماسية العمل على مستوى الحكومات، المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية لتسريع الاستجابة للأزمات وتحقيق الاستقرار[1].

1. مفهوم الدبلوماسية الإنسانية

الدبلوماسية الإنسانية هي الوسيلة التي تستخدمها الدول والمنظمات الدولية من خلال التحركات الدبلوماسية لتحقيق أهداف إنسانية، مثل حماية حقوق الإنسان، و تقديم المساعدات الإنسانية، وحل النزاعات، ومنع التصعيد. تركز هذه الدبلوماسية على تحقيق التعاون الدولي لإدارة الأزمات الإنسانية مثل النزاعات المسلحة، الكوارث الطبيعية، والأوبئة العالمية، وغيرها من الأزمات التي تهدد الأمن الإنساني[2].

2. أهداف الدبلوماسية الإنسانية

تسعى الدبلوماسية الإنسانية إلى تحقيق أهداف متعددة، منها:

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة: تسعى الدبلوماسية الإنسانية إلى التأكد من احترام القانون الدولي الإنساني، مثل اتفاقيات جنيف، التي تهدف إلى حماية المدنيين وأسرى الحرب

[1]– نجلاء الشريف، "الدبلوماسية الإنسانية: مدخل لتخفيف الأزمات المعاصرة"، مجلة القانون الدولي الإنساني، العدد 18، 2020. ص 12.

[2]– نجلاء الشريف، المرجع السابق .ص15

والمصابين في النزاعات المسلحة.تقديم المساعدات الإنسانية: تهدف إلى تيسير توفير المساعدات الإنسانية في شكل غذاء، دواء، ومأوى للأشخاص المتضررين من الأزمات.

-**حل النزاعات:** من خلال الوساطة بين الأطراف المتنازعة وتقديم حلول سلمية لتجنب التصعيد وتحقيق السلام الدائم.

-**حماية حقوق الإنسان:** التأكد من احترام حقوق الإنسان، وحماية اللاجئين والنازحين قسرًا، وضمان عدم تعرضهم للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية[1]..

3. دور الدبلوماسية الإنسانية في إدارة الأزمات[2]

تتعدد أدوار الدبلوماسية الإنسانية في إدارة الأزمات، وتتنوع استراتيجياتها بحسب نوع الأزمة وظروفها. ومن أبرز أدوارها:

أ. التنسيق الدولي للاستجابة السريعة

تتمثل أهمية الدبلوماسية الإنسانية في تسريع الاستجابة للأزمات. ففي حالات الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة، يتم تفعيل آليات التنسيق الدولية بين الحكومات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة و المنظمات الإنسانية لضمان إيصال المساعدات بشكل سريع وفعال إلى المناطق المتضررة. وتستخدم هذه التنسيقات التحركات الدبلوماسية لضمان توفير التمويل الدولي وتحديد أولويات الإغاثة[3].

---

[1]- عبد الحكيم زرزور، "الدبلوماسية الإنسانية كآلية لحماية الأمن الإنساني"، مجلة القانون والإنسان، جامعة باتنة، العدد 4، 2021، ص. 52-68.

[2]- عبد الحميد بن حدو، "الدبلوماسية الإنسانية في القانون الدولي المعاصر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، العدد 10، 2021، ص. 88-104.

[3]- موسى بونعامة، "الدبلوماسية الإنسانية وتحولات النظام الدولي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 19، 2022.ص114

ب. الوساطة بين الأطراف المتنازعة

في حالات النزاعات المسلحة، تلعب الدبلوماسية الإنسانية دورًا رئيسيًا في الوساطة بين الأطراف المتنازعة. في هذا السياق،[1] تعمل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي على تسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة من أجل الوصول إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار وحل النزاع بطرق سلمية. الدبلوماسيون المعنيون يتعاملون مع الأزمات الإنسانية والتفاوض على تأمين ممرات آمنة لإيصال المساعدات[1].

ج. دعم المجتمعات الضعيفة والمهمشة

تعمل الدبلوماسية الإنسانية أيضًا على دعم المجتمعات الضعيفة في المناطق التي تعاني من الحروب أو الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، تهتم الدبلوماسية الإنسانية ب حماية حقوق اللاجئين في دول الاستقبال، وضمان حصولهم على الرعاية الصحية، التعليم، والحق في العمل، إضافة إلى حماية حقوقهم القانونية.

د. نشر التوعية وتعزيز الاحترام للقانون الدولي الإنساني

من خلال الجهود الدبلوماسية، تُنظم حملات توعية حول القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مما يعزز الوعي في الدول المتأثرة بالأزمات ويعزز الالتزام بقيم الإنسانية و العدالة. يتضمن ذلك أيضًا التأكد من أن الدول الأطراف في النزاعات المسلحة تلتزم بالقوانين الدولية التي تحظر الاستهداف العشوائي للمدنيين[2].

[1]– اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المبادئ التوجيهية للتفاوض الإنساني مع الجماعات المسلحة، جنيف، 2021.

[2]– بشرى قرماش، "دور التعاون الإقليمي في دعم مشاريع الطاقة المتجددة"، مجلة الاقتصاد والطاقة، جامعة سطيف، العدد 12، 2022، ص. 44–61.

4. تفعيل الدبلوماسية الإنسانية في مواجهة الأزمات الراهنة

على مر السنوات، تزايد استخدام الدبلوماسية الإنسانية في مواجهة الأزمات المختلفة. ومن الأمثلة البارزة على دور الدبلوماسية الإنسانية:

-**الأزمة السورية:** لعبت الدبلوماسية الإنسانية دورًا كبيرًا في تقديم الدعم الإنساني للسكان المتضررين من النزاع، عبر تقديم المساعدات الأساسية مثل الطعام، الدواء، والمأوى، وضمان وصول المساعدات من خلال المنظمات الإنسانية الدولية، بالإضافة إلى جهود الوساطة السياسية للتوصل إلى حلول سلمية.

-**أزمة اللاجئين الروهينغا:** مع تصاعد أعمال العنف في ميانمار، تم تفعيل الجهود الإنسانية لحماية اللاجئين الروهينغا، وضمان وصولهم إلى الملاجئ في بنغلاديش وتقديم الدعم الطبي والغذائي لهم[1].

-**جائحة كوفيد-19:** تسببت جائحة كوفيد-19 في أزمة صحية عالمية، وكانت الدبلوماسية الإنسانية محورية في توفير الدعم الطبي، المعدات الوقائية، والتوزيع العادل للقاحات في البلدان الفقيرة.

[1]- ليلى بوزيد، "أزمة الروهينغا وغياب العدالة الدولية"، مجلة القانون والعدالة الدولية، جامعة الجزائر 1، العدد 6، 2020، ص. 77-94.

5. تحديات تفعيل الدبلوماسية الإنسانية

رغم أهمية الدبلوماسية الإنسانية، فإن هناك عدة تحديات تواجه تفعيلها بشكل فعال:

-**القيود السياسية:** في بعض الأحيان، تقف الاعتبارات السياسية عائقًا أمام تطبيق الحلول الإنسانية.

قد تعترض بعض الدول على التدخلات الإنسانية في أراضيها أو على القوانين التي تفرضها المنظمات الدولية.

-**التنسيق بين الأطراف الدولية:** تعقيدات التنسيق بين مختلف الفاعلين الدوليين قد تؤثر على سرعة وكفاءة الاستجابة للأزمات.

-**الحصول على التمويل الكافي:** التمويل يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الجهود الإنسانية، حيث تعتمد المبادرات الإنسانية على الدعم المالي الدولي[1].

الدبلوماسية الإنسانية تلعب دورًا حيويًا في إدارة الأزمات وتقديم المساعدات الإنسانية، حيث تساهم في تقليل تأثير الأزمات على الأمن الإنساني. من خلال التنسيق الدولي، الوساطة، وتفعيل القانون الدولي الإنساني، فإنها تسهم في حماية المدنيين وضمان استمرار الاستجابة الإنسانية للأزمات. وفي ظل التحديات الحالية، من الضروري تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لتفعيل هذه الدبلوماسية بشكل فعال لضمان السلام والاستقرار في العالم.

[1] شريف، أحمد. الدبلوماسية الإنسانية: بين المبادئ والتحديات. المركز العربي للدراسات الإنسانية، ط1، بيروت، 2021، ص. 103

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل أبرز الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز الأمن الإنساني في ظل التحديات والمتغيرات العالمية المتسارعة، حيث تم التركيز على دور كل من المنظمات الدولية، الدول الوطنية، المجتمع المدني، والشراكات الإقليمية والدولية في تجسيد هذا المفهوم على أرض الواقع.

وقد تبيّن أن تعزيز الأمن الإنساني يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد، تقوم على إدماج مبادئ حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في صلب السياسات العمومية، إلى جانب تحسين آليات الاستجابة للأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية والبيئية، عبر التخطيط الاستباقي وبناء قدرات المجتمعات المحلية.

كما تم التطرق إلى أهمية التعاون الدولي في هذا المجال، خاصة من خلال برامج الأمم المتحدة، مثل برنامج التنمية (UNDP) ومفوضية شؤون اللاجئين (UNHCR)، إلى جانب دور المنظمات الإقليمية في دعم جهود الدول النامية لمواجهة التحديات الجديدة التي تهدد أمن الأفراد.

وقد خلص الفصل إلى أن فعالية هذه الآليات تبقى رهينة بوجود إرادة سياسية حقيقية، ومؤسسات قوية، وسياسات شاملة تضع الإنسان في مركز الاهتمام، مع ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين والدوليين لتحقيق أثر ملموس ومستدام في مجال الأمن الإنساني.

خاتمة

بعد التطرق في هذه الدراسة إلى الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني، وتحليل تأثير المتغيرات العالمية الراهنة عليه، ثم دراسة الآليات الممكنة لتعزيزه، يمكن القول إن الأمن الإنساني لم يعد خيارًا فكريًا أو طموحًا نظريًا، بل أصبح ضرورة ملحّة في ظل التهديدات المعقدة التي يعيشها العالم المعاصر. لقد أثبتت الأزمات المتتالية، من أوبئة وحروب وأزمات بيئية واقتصادية، أن أمن الدول لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الإنسان في حياته اليومية، وأن الأمن الشامل يبدأ من ضمان حقوق الأفراد الأساسية وكرامتهم.

أهم النتائج:

1. مفهوم الأمن الإنساني يمثل تحوّلاً نوعيًا في النظر إلى الأمن، حيث يركز على الإنسان كغاية وليس كوسيلة.
2. لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الخطاب الدولي حول الأمن الإنساني وتطبيقه الفعلي على أرض الواقع، خاصة في الدول النامية.
3. التهديدات العالمية الراهنة، مثل التغير المناخي، الفقر، والنزاعات، تؤثر بشكل مباشر على أبعاد الأمن الإنساني وتضعف من قدرة الدول على حماية مواطنيها.
4. تتطلب مواجهة هذه التحديات تبني سياسات شمولية وتكاملية تتجاوز المقاربات الأمنية التقليدية.

التوصيات:

1. إدماج مفهوم الأمن الإنساني في السياسات الوطنية، من خلال ربطه بالتنمية المستدامة، والصحة، والتعليم، والعدالة الاجتماعية.
2. تعزيز دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم الدول الضعيفة لبناء قدرات مؤسساتها في مجال الأمن الإنساني.

3. تطوير مؤشرات قياس دقيقة لمستوى الأمن الإنساني، بما يسمح بتقييم فعّال للبرامج والسياسات.
4. تكثيف التعاون الدولي في مواجهة التهديدات المشتركة، خاصة الأوبئة والكوارث الطبيعية والنزاعات الممتدة.
5. نشر ثقافة الأمن الإنساني داخل المجتمعات من خلال التعليم، الإعلام، والمجتمع المدني، لجعل الإنسان شريكًا فاعلًا في صناعة أمنه.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب

1.عبد الله، مصطفى. الأمن الإنساني في الفكر المعاصر، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 2015.

2.محمد شفيق، الأمن الإنساني: المفهوم والإطار النظري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.

3.إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

4.أميرة أبو المجد، الأمن الإنساني في العلاقات الدولية المعاصرة: المفهوم والمضمون، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.

5.عابد، محمد، العولمة والأمن الإنساني، دار الفكر العربي، بيروت، 2007.

6.هلال، علي الدين، النظام الدولي الجديد: مفاهيم وقضايا، دار الشروق، القاهرة، 1999.

7.جمال الدين عمار، الأمن الإنساني في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، دار الهدى، الجزائر، 2019.

8.عبد العزيز، أحمد، الأمن الإنساني في عالم متغير، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012.

9.محمد عبد العزيز الفضلي، الأمن الإنساني في ظل التغيرات الدولية المعاصرة، دار الكتب القانونية، بيروت، 2014.

10.عيسى، محمد، الأمن الإنساني في ظل التحديات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.

11.منصور، سامية، البيئة والتنمية المستدامة: رهانات القرن 21، دار الهدى، الجزائر، 2020.

12.العربي، محمد سعيد، الأمن الإنساني في الفكر السياسي المعاصر، دار المسيرة، عمّان، 2015.

13.بوزيد، رابح، الأمن الإنساني بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.

14.الشامي عمار، الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم والتطبيق، دار اليازوري العلمية، عمان، 2014.

15.سعيد بوشعيب، العولمة وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري: تحديات وآفاق، منشورات جامعة الجزائر، 2018.

16.مصطفى بن طيب، العولمة والتنمية الاجتماعية في الجزائر: من التحديات إلى الفرص، دار النشر الجامعية، 2021.

17.عبد العزيز فاطمة. العولمة والأمن الإنساني في الوطن العربي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.حسن رحماني، الجزائر والعولمة، جامعة باتنة، 2019.

ثانيًا: القرآن الكريم

1.القرآن الكريم: سورة قريش، الآية 4.

2.سورة الفتح، الآية 27.

ثالثًا: تقارير

1.تقرير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994.

2.تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنية بالأمن الإنساني الآن: حماية الناس وتمكينهم، نيويورك، 2003.

4.تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ICISS، مسؤولية الحماية، كانون الأول 2001.

5.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية 1994: أبعاد جديدة للأمن البشري، نيويورك.

6.نادر فرجاني، تقرير التنمية الإنسانية العربية: الأمن الإنساني في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 2009.

7.الأمم المتحدة، تقرير قمة الألفية: نحن الشعوب، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

8.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2022/2021: أوقات غير مؤكدة، حيوات غير مستقرة.

9.UNDP, Human Security and the Pandemic, 2022

10 United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Global Study on Terrorism, 2020..

11.Amnesty International, Algeria: Time to Face the Past, Report 2003

12. Human Security Centre, Human Security Report 2009: The Shrinking Costs of War, Oxford University Press

رابعًا: مؤلفات أجنبية

1.Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society, Kansas University Press, 1973

2.محبوب حق، Human dimension in development، UNDP، 1989

3.Charles-Philippe DAVID, et Béatrice PASCAL, Précurseur de la sécurité humaine, le sénateur Raoul DANDURAND (1816-1942), Études internationales, 2000.

خامسًا: مذكرات/أطروحات أكاديمية

1.نزاري صفية، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

2.فريدة حموم، الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.

3.خولة محيي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي، مجلة جامعة دمشق، 2012.

4.ادري صفية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية الدولية في تفعيل الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2012.

5.سلام سميرة، الأمن الإنساني وتحدياته في ظل حماية الدولية لحقوق الإنسان، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2016.

6.فوزية بلعطار، سوق العمل في الجزائر في ظل العولمة، مذكرة تخرج، جامعة الجزائر، 2019.

سادسًا: مقالات علمية

1.حدادي سمير، "مفهوم الأمن الإنساني: بين القانون الدولي والقانون الداخلي الجزائري"، حوليات جامعة قالمة، 2021.

2.خلف الله، "الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في الأنظمة المغاربية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 2021.

3.سابق حفيظة، "تطورات الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة"، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2021.

4.محمد أحمد العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان"، مركز الإعلام الأمني، جامعة أسيوط.

5.رابح بوعريطة، "حقوق الإنسان في الجزائر خلال العشرية السوداء"، مجلة العلوم السياسية والقانون، 2018.

6.بوطالب سامية، "التحديات الصحية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19"، مجلة دراسات قانونية، 2021.

7.ساسي عبد الله، "الأمن البيئي في الجزائر بين التهديدات الطبيعية والسياسات الوقائية"، مجلة العلوم الاجتماعية، 2020.

8.بوقرة سامي، "التغيرات المناخية والأمن البيئي في الجزائر"، مجلة دراسات سياسية، 2021.

9.فاطمة الزهراء بن حمادي، "العولمة والهوية الثقافية في الجزائر"، مجلة دراسات ثقافية، 2020.

10.يوسف علي، "التحديات الصحية والاجتماعية في الجزائر في ظل العولمة"، مجلة العلوم الصحية، 2019.

11.عبد المجيد بن عبد الله، "العولمة وتأثيراتها الاجتماعية: الجزائر نموذجًا"، مجلة العلوم الاجتماعية، 2020.

12.بن ناصر عبد الحكيم، "الإرهاب في الجزائر: الأبعاد والتحديات في ظل العولمة"، مجلة العلوم السياسية، 2021.

الفهرس

إهداء

الشكر

مقدمة 01

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني وتأثير المتغيرات العالمية الراهنة عليه 09

المبحث الأول: ماهية الأمن الإنساني 10

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني 11

الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني.....12

الفرع الثاني: التعريفات المختلفة للأمن الإنساني:.....15

الفرع الثالث : العلاقة بين الأمن الإنساني والمفاهيم الأخرى:.....20

الفرع الرابع: أسباب بروز مفهوم الأمن الإنساني:.....23

المطلب الثاني : خصائص وأبعاد الأمن الإنساني :.....25

الفرع الأول : خصائص الأمن الإنساني :.....26

الفرع الثاني : أبعاد الأمن الإنساني : 33

المبحث الثاني : تأثير المتغيرات العالمية الراهنة على الأمن الإنساني 34

المطلب الأول: الأزمات العالمية وانعكاساتها على الأمن الإنساني.....35

الفرع الأول: الحروب والنزاعات المسلحة.....36

الفرع الثاني: الأوبئة والتغيرات البيئية الأزمات العالمية وانعكاساتها على الأمن الإنساني 38

المطلب الثاني: العولمة وتأثيرها على الأمن الإنساني 41

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة.....42

الفرع الثاني: الإرهاب والجريمة المنظمة – العولمة وتأثيرها على الأمن الإنساني 46

خلاصة الفصل الاول 50
الفصل الثاني : آليات تعزيز الأمن الإنساني في ظل المتغيرات العالمية 52
المبحث الأول: دور المؤسسات الدولية والإقليمية في تعزيز الأمن الإنساني.....53
المطلب الأول: جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في تعزيز الأمن الإنساني 54
الفرع الأول: دور الأمم المتحدة في حماية الأمن الإنساني.....55
الفرع الثاني :دور المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية.....58
المطلب الثاني: المبادرات الإقليمية لحماية الأمن الإنساني 62
الفرع الأول: دور الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية في تعزيز الأمن الإنساني.....63
الفرع الثاني: دور التحالفات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.....57
المبحث الثاني: استراتيجيات تعزيز الأمن الإنساني على المستوى الوطني والدولي 72
المطلب الأول: السياسات الوطنية لتعزيز الأمن الإنساني 73
الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لضمان الاستقرار 74
الفرع الثاني: السياسات البيئية والصحية لتعزيز الأمن الإنساني.....77
المطلب الثاني: التعاون الدولي لمواجهة التحديات الأمنية العالمية 82
الفرع الأول: تعزيز الشراكات الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.....82
الفرع الثاني: تفعيل الدبلوماسية الإنسانية ودورها في إدارة الأزمات.....86
خلاصة الفصل الثاني: 91
خاتمة 93
قائمة المراجع 96

مـلخص مذكرة الماستر

شهد مفهوم الأمن تحولات جوهرية في العقود الأخيرة، إذ لم يعد يقتصر على حماية حدود الدولة وسلامتها الإقليمية، بل اتسع ليشمل الإنسان باعتباره محور الأمن وهدفه الأساسي، وهو ما أفرز مفهومًا جديدًا يُعرف بـ "الأمن الإنساني". وقد ظهر هذا المفهوم بقوة مع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، الذي عرّف الأمن الإنساني بأنه حماية الأفراد من التهديدات المزمنة والجماعية لحياتهم وكرامتهم ورفاههم.

في ظل المتغيرات العالمية الراهنة، كالأزمات الصحية (جائحة كوفيد-19)، والنزاعات المسلحة، وتغير المناخ، وتزايد الهجرة القسرية، وارتفاع معدلات الفقر، برز الأمن الإنساني كإطار شامل يعالج جذور انعدام الأمن، من خلال التركيز على الأمن الغذائي، والصحي، والبيئي، والاقتصادي، والسياسي، والشخصي. وتؤكد هذه المقاربة على ضرورة بناء سياسات وقائية وإنمائية تُعزز من قدرة المجتمعات على الصمود والتكيّف ومع تصاعد التهديدات العابرة للحدود وتراجع فعالية الأدوات التقليدية للأمن، بات من الضروري اعتماد استراتيجيات شاملة تُراعي كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية. وتزداد أهمية هذا التوجه في الدول الهشة، التي تعاني من ضعف في الحوكمة، والنزاعات، وضعف التنمية، حيث يصبح الأمن الإنساني مدخلًا أساسيًا لتحقيق السلم والاستقرار المستدام.

وعليه، فإن الأمن الإنساني يُمثل اليوم أحد أبرز محاور النقاش في السياسة الدولية، كما أنه أداة تحليلية هامة لفهم التحديات التي تواجه الأفراد في عالم متغير، تُغلب فيه الاعتبارات الإنسانية على المعايير العسكرية الصرفة.

الكلمات المفتاحية:

1/. الأمن الإنساني 2/أبعاد 3/.. المتغيرات العالمية. 4/. الإقليمية 5/. وانعكاساتها. 6/ التحديات

Abstract of The master thesis

The concept of security has undergone fundamental transformations in recent decades. It is no longer limited to protecting a state's borders and territorial integrity, but has expanded to include people as the focus and primary objective of security. This has given rise to a new concept known as "human security." This concept emerged strongly in the 1994 United Nations Development Programme (UNDP) report, which defined human security as the protection of individuals from chronic and collective threats to their lives, dignity, and well-being.

In light of current global changes, such as health crises (the COVID-19 pandemic), armed conflicts, climate change, increased forced migration, and rising poverty rates, human security has emerged as a comprehensive framework that addresses the roots of insecurity by focusing on food, health, environmental, economic, political, and personal security. This approach emphasizes the need to build preventive and development policies that enhance societies' resilience and adaptability.

With the rise of cross-border threats and the declining effectiveness of traditional security tools, it has become imperative to adopt comprehensive strategies that take into account human dignity and fundamental rights. This approach is increasingly important in fragile states suffering from weak governance, conflict, and poor development, where human security becomes a fundamental entry point for achieving sustainable peace and stability.

Thus, human security today represents one of the most prominent topics of debate in international politics and an important analytical tool for understanding the challenges facing individuals in a changing world where humanitarian considerations prevail over purely military criteria.

Keywords:

1/. Human security 2/. Dimensions 3/.. Global variables 4/. Regional 5/. And their implications 6/ Challenges